يناير ٢٠٢٦

الأول كابيتال
ALAWWAL CAPITAL
قيمنا... ثروتنا

تقرير الأول كابيتال عن الاستراتيجية السنوية للاستثمار في الأسهم السعودية في عام ٢٠٢٦م

إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبنية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير .

الملخص والتوصية

هذا التقرير والمعد من قبل قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال، يستهدف مساعدة المستثمرين من فئة الأفراد والمؤسسات لصياغة خطة الاستثمار في سوق الأسهم السعودية الرئيسي (تاسي) خلال عام 2026م.

في عام 2025م انخفض المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم السعودية تاسي بنسبة 13% حيث أغلق عند مستوى 10,491 نقطة بنهاية عام 2025م مقارنة بمستوى إغلاق عند 12,037 نقطة بنهاية عام 2024م وهو أكبر أنخفاض سعري سنوي لمؤشر سوق الأسهم السعودي منذ عام 2015م.

أنهت العقود الآجلة لخام برنت القياسي عام 2025م عند مستوى 60.85 دولار أمريكي/للبرميل لتكون الأسعار العالمية لخام برنت قد انخفضت بنسبة 20.5% خلال عام 2025م والتي تعتبر الانخفاض السنوي الأعمق في سعر خام برنت منذ عام 2020م. جاء الأداء السلبي للنفط بعد عام مليء بالتقلبات، حيث دفعت التوترات الجيوسياسية الأسعار للارتفاع، ثم تراجع الذهب الأسود تحت وطأة مخاوف وفرة المعروض العالمي في ظل إنتاج قياسي بالولايات المتحدة، وتخلي تحالف "أوبك+" عن تخفيضات إنتاج طوعية. ثم جاءت مباحثات السلام الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا لتؤجج مخاوف وفرة الإمدادات، فيما أضفى الحصار البحري الأمريكي لفنزويلا -والذي ربما تحول كما في تاريخ هذا التقرير إلى سيطرة أمريكية فعلية على نفط فنزويلا- مزيداً من الضبابية على آفاق السوق.

وهنا يمكننا أن نستعرض بإيجاز أسباب تراجع المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم السعودي "تاسي" بنسبة 13% خلال عام 2025م. تلك الأسباب تشتمل على تراجع الأسعار العالمية للنفط حيث تراجع خام برنت بنسبة 20.5% خلال عام 2025م ليغلق في نهاية عام 2025م عند مستوى 60.85 دولار/للبرميل و تراجع السعر العالمي لخام برنت حدث بسبب زيادة المعروض نتيجة اتخاذ أوبك+ بقيادة السعودية قرارات لإنهاء الخفض الطوعي الذي كان مطبق سابقا وبالتالي تطبيق زيادات تدريجية ملموسة في حجم الإنتاج تزامنا مع تراجع نمو الطلب العالمي بسبب التعريفات الجمركية والحرب التجارية. أيضا التراجع في مؤشر تاسي خلال عام 2025م يعكس تراجع نتائج أعمال الشركات المدرجة في السوق السعودي خلال عام 2025م بسبب تراجع نتائج أعمال قطاع الطاقة وكذلك قطاع البتروكيماويات الذي يعاني من تخمة المعروض بسبب الطاقات الإنتاجية الكبيرة التي ظهرت في الصين والتي ستظهر أيضا قريبا والتي تسببت في زيادة المعروض العالمي و خفض الأسعار كما خفضت واردات الصين من البتروكيماويات بشكل ملموس. أيضا بقاء أسعار الفائدة مرتفعة أغلب فترات عام 2025م ساهمت في توجه المستثمرين الأفراد والمؤسسات نحو أدوات الدخل الثابت مثل الصكوك والمرابحات والودائع البنكية الزمنية والإدخارية فضلا عن ارتفاع استثمارات السعوديين في سوق الأسهم الأمريكي والتي سجلت قيم كبيرة وغير مسبوقة في استثمارات السعوديين في الأسهم الأمريكية. سجلت التداولات (بيعًا وشراءً) في الأسهم الأمريكية عبر مؤسسات السوق المالية السعودية بنهاية الربع الثالث من عام 2025، ارتفاعا بنحو 126.4 مليار ريال وبنسبة 141% لتبلغ 216.1 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. وتعد التداولات من السعودية في سوق الأسهم الأمريكية خلال الربع الثالث 2025 الأعلى على الإطلاق وفقا للبيانات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية. أيضا أدى تراجع أسعار النفط العالمية خلال عام 2025م إلى التأثير سلبيا على زخم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى سوق الأسهم السعودي أو أدى إلى توجه تلك الاستثمارات بشكل أكبر إلى الدول النامية والناشئة المستهلكة للنفط. ورغم تطورات نمو القطاع غير النفطي في المملكة مدفوعا بمشروعات رؤية المملكة 2030 إلا أن تأثير النفط على الاقتصاد السعودي مازال ملموسا. وفقا لوزير الاقتصاد السعودي فإن اعتمادية الحراك الاقتصادي في المملكة على النفط انخفضت إلى 68% حاليا مقارنة ب 90% سابقاً وذلك فيما يخص مصادر النمو وليس الإيرادات مما أدى إلى نمو الأنشطة غير النفطية إلى مستوى قياسي عند 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة. أيضا المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط لها تأثير ملموس على التدفقات الاستثمارية وخصوصا في الأصول الاستثمارية مرتفعة المخاطر مثل الأسهم. ثم يأتي زخم الطروحات الأولية التي تمت في سوق الأسهم السعودي خلال عام 2025م والتي هي بمثابة زيادة في المعروض من الأسهم حيث شهد عام 2025 إدراج 15 شركة في السوق السعودي، سجلت جميعها انخفاضا مقارنة بسعر التداول الممكن باستثناء شركتين فقط.

تشير متوسطات حسابات دور الأبحاث المحلية و العالمية إلى أن مكرر الربحية المستقبلي (لعام 2026م) لسوق الأسهم السعودية يبلغ حاليا 15.38 مرة مقابل مكرر ربحية بلغ 15.32 مرة لمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة لعام 2026م مما يعني أن علاوة التسعير التي كان يتداول عليها مؤشر تاسي مقارنة بمؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة منذ تاريخ إدراج تاسي في هذا المؤشر في منتصف 2019م قد تلاشت مما يعكس جاذبية الأسعار السوقية الحالية في سوق الأسهم السعودية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة قد ارتفع بنسبة 24.25% خلال عام 2025م بينما ارتفع مؤشر مورجان ستانلي لأسواق العالم بنسبة 12.75% في عام 2025م. بينما كما في تاريخ هذا التقرير فإن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة ومؤشر مورجان ستانلي لأسواق العالم يتداولان عند مكررات ربحية تاريخية (لأخر إثناعشر شهرا معلنة من نتائج الأعمال) 17.03 مرة و 24.04 مرة على الترتيب مقارنة بمكرر ربحية لسوق الأسهم السعودي ككل عند 15.80 مرة لأخر أربعة أرباع تنتهي في الربع الثالث 2025م وفقا لحسابات سوق الأسهم السعودية "تداول"، وهنا يتضح ليس فقط أن سوق الأسهم السعودية كما في تاريخ هذا التقرير لم يعد يتداول عند علاوة سعرية مقارنة بأقرانه من الأسواق الناشئة داخل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بل أصبح الآن يتداول عند أسعار سوقية تعبر عن خصم سعري مقارنة بتلك الأقران.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع تجاوز المعروض النفطي العالمي للطلب العالمي على النفط بحوالي 3.85 مليون برميل يوميا0. في عام 2026م بينما ترى منظمة أوبك سوقاً عالمية متوازنة إلى حد كبير للنفط الخام في عام 2026م. لكننا في قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال (ناشر هذا التقرير) نعتقد أن توقعات الوكالة للدولية للطاقة وأغلب توقعات بنوك الاستثمار العالمية لأسعار النفط في عام 2026م تعتبر منحازة وغير واقعية. أغلب بنوك الاستثمار العالمية توقعت الأسعار العالمية لخام برنت بين مستويات 50 دولار/للبرميل و 52 دولار/للبرميل و 55 دولار/للبرميل و 58 دولار/للبرميل في عام 2026م.

حيث أن سعر خام غرب تكساس الوسيط قد أغلق بنهاية عام 2025م عند مستوى 57.86 دولار أمريكي/للبرميل وهو أقل من المستوى السعري المطلوب لشركات النفط الصخري الأمريكية لتحقيق أرباح ليس هذا فحسب بل إن أغلب حقول النفط الصخري الأمريكية الموجودة حاليا تحتاج لأسعار بين 60-70 دولار/أمريكي للبرميل حتى تصل إلى مستوى التعادل وتبدأ تحقيق أرباح بينما حقول النفط الصخري الأمريكية الجديدة تحتاج لأسعار بين 70-95 دولار أمريكي/للبرميل لتصل إلى مرحلة التشغيل التجاري ذو الجدوى الاقتصادية. وزير الطاقة السعودي و الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنيرجيز كلاهما حذر من انخفاض أو توقف الاستثمارات في الإستكشاف والإنتاج من العديد من شركات النفط العالمية مما يعني أنه في الأجل المتوسط ليس فقط ستتوازن سوق النفط بل أن الاحتمال الأكبر هو حدوث ارتفاع في الأسعار العالمية للنفط بسبب احتمال تفوق الطلب العالمي على العرض العالمي من النفط الخام.

أما الرهان على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط فنزويلا -والتي وفقا للبيانات الرسمية لديها أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم يصل إلى 303 مليار برميل- فلن يكون لها تأثير ملموس أو قريب على خريطة الإنتاج العالمي للنفط الخام نهائيا في تقديرنا، لأن أفضل سيناريو يشير إلى أن إنتاج فنزويلا من النفط الخام قد يرتفع إلى 3 مليون برميل يوميا خلال فترة من خمس إلى عشر سنوات وبعد ضخ استثمارات من 80 إلى 100 مليار دولار أمريكي في البنية التحتية للنفط في فنزويلا غير أن هذا السيناريو يتطلب أيضا استقرار سياسي تام في فنزويلا.

التخوف الأساسي يأتي حاليا من أي سيناريو لتراجع أسعار النفط أسفل سعر 59 دولار أمريكي للبرميل (واستمراره لفترة زمنية طويلة) والذي كان وفقا لستاندرد أند بورز هو سعر التعادل للالتزامات الخارجية للمملكة حيث أن تراجع سعر النفط أسفل هذا السعر قد يضطر الحكومة السعودية لتطبيق سياسة مالية تقشفية أو الاعتماد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإذا لم تنجح قد تسحب المملكة من الاحتياطيات الأجنبية الكبيرة لدى ساما أو في سيناريو بعيد وغير محتمل خلال الأجل المتوسط أن تنظر في خفض قيمة الريال السعودي. وبالتالي فإن المتعاملين في السوق السعودي يعطون وزن نسبي كبير لأهمية استمرار السياسة المالية التوسعية للمملكة لاستمرار رؤيتهم الإيجابية لسوق الأسهم السعودي.

فيما يلي نحدد الأسباب التي نتوقع أن تجعل أداء سوق الأسهم السعودي إيجابي خلال عام 2026م:

1. الخطأ في التوقعات العالمية تجاه أسعار النفط العالمية في عام 2026م. أغلب التوقعات المعلنة من بنوك الاستثمار العالمية والوكالة الدولية للطاقة تشير إلى أن الأسعار العالمية لخام برنت ستدور بين 50 دولار/للبرميل إلى 58 دولار/للبرميل خلال عام 2026م وبالتالي أصبحت أغلب التوصيات الاستثمارية تجاه سوق الأسهم السعودية في عام 2026م إما حيادية أو سلبية. قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال (ناشر هذا التقرير) يعتقد أن السعر العالمي لخام برنت خلال عام 2026م قد يكون في المتوسط بين 70-75 دولار/للبرميل مما يعني تعافي في سوق الأسهم السعودي خلال عام 2026م
2. الأسواق العالمية تسعر حاليا خفضين فقط في أسعار الفائدة خلال عام 2026م من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. توقع سعر الفائدة خلال الفترة المتبقية من رئاسة جيروم باول للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يكون صعبا. لكن اعتبارا من شهر مايو 2026م والذي سيشهد تولي رئيس جديد للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، سيكون هناك حتميا خفض ملموس في أسعار الفائدة. وبالتالي فإن الأسواق حاليا لا تسعر الخفض الحقيقي المرتقب في أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
3. في عام 2026م سيكون هناك مزيد من اليقين بشأن الرسوم الجمركية. حيث أن صدمة عدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية قد حدثت و انتهت وتم استيعابها خلال عام 2025م. الآن ستدخل الاتفاقيات النهائية حيز التنفيذ وسيتم حسم مسألة شرعيتها بشكل نهائي. والمراد هنا حسم الأحكام القضائية تجاه رسوم ترامب الجمركية.
4. عودة زخم الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق أسهم و أسواق ديون الدول الناشئة خلال عام 2026م و ما بعده. حيث أن 73% من صناديق الاستثمار الأمريكية التي تتبع استراتيجيات الاستثمار النشطة قد تخلفت في أدائها في عام 2025م عن مؤشراتها المرجعية وهو رابع أعلى مستوى من التخلف في الأداء منذ بدء تسجيل البيانات في عام 2007م. مما أدى إلى سحب تريليون دولار أمريكي من تلك الصناديق مقابل تدفق 600 مليار دولار أمريكي في صناديق الاستثمار التي تتبع استراتيجيات سلبية أي التي تتبع المؤشرات في عام 2025م. هذا التغير فضلا عن المخاوف من ارتفاع تقييمات أسهم الذكاء الاصطناعي في أمريكا حيث أن التقييمات في السوق الأمريكي حاليا تشير إلى مكررات أرباح تضاهي مستوياتها في فترة انفجار فقاعة الإنترنت وكذلك لمستوياتها في عام 1929م. هنا لا نشير إلى احتمالات تصحيح السوق الأمريكي من عدمه بل نشير إلى حاجة صناديق الاستثمار الغربية الكبرى سواء كانت استراتيجياتها نشطة أو سلبية إلى الدخول بقوة إلى الأسواق الناشئة في عام 2026م للاستفادة من احتمالات النمو القوية في الأسواق الناشئة ولتحسين أداء تلك الصناديق.
5. فتح سوق الأسهم السعودية للأجانب بجميع فئاتهم قد يظهر أثره مبدئيا في عام 2026م.
6. تغير استراتيجيات الاستثمار لدى بنوك الاستثمار العالمية قد نتج عنه زيادة الوزن للأسهم في الأسواق الناشئة. على سبيل المثال شركة فانجارد نصحت المستثمرين بتغيير نموذج 60% أسهم و 40% سندات إلى نموذج 40% أسهم (20% أسهم أمريكية و 20% أسهم عالمية) و 60% سندات. تشير التقديرات الرسمية إلى أن الصناديق الأمريكية المتداولة في البورصة والتي تركز على أسهم الأسواق الناشئة قد استقطبت نحو 31 مليار دولار في عام 2025م كما استقطبت صناديق ديون الأسواق الناشئة أكثر من 60 مليار دولار في عام 2025م، غير أن ذلك جاء بعد موجة تخارج من الأسواق الناشئة خلال السنوات الثلاث السابقة بحوالي 142 مليار دولار، مما يعني أن الأسواق الناشئة ماتزال ممثلة بأقل من وزنها في المحافظ العالمية بحوالي 51 مليار دولار أمريكي على الأقل. و الجميع حاليا يشير إلى أن وول ستريت ترى حاليا بداية دورة استثمار في أسواق الأسهم بالدول الناشئة ستمتد لسنوات. هنا نراهن على استقطاب السوق السعودي نسبة من تلك التدفقات.
7. ارتفاع صادرات النفط الخام السعودية إلى 7.1 مليون برميل يوميا في أكتوبر 2025م صعودا من 6.46 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2025م. وهنا نشير إلى عودة زخم صادرات النفط الخام السعودية وهو اتجاه نتوقع استمراره في عام 2026م
8. ميزانية السعودية لعام 2026م تتبنى سياسات الإنفاق التوسعي المعاكس للدورة الاقتصادية والموجه نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي وبما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م وتنويع القاعدة الاقتصادية
9. ستاندارد أند بوز: التمويل برأس المال الخاص سيخفف مخاطر انكشاف البنوك السعودية. البنوك السعودية تواصل اللجوء إلى مصادر تمويل بديلة مثل التمويل برأس المال الخاص لتوفير التمويل اللازم للسوق المحلية. حاليا يمثل التمويل من خلال رأس المال الخاص نحو 2% من إجمالي ديون المملكة ومع ذلك فقد نما هذا الاستثمار عشرة أضعاف منذ عام 2020م ليصل إلى 3.7 مليار دولار عام 2024م. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي القروض/الودائع في القطاع البنكي السعودي بلغت 106.2% بنهاية عام 2025م بسبب تفوق نمو الائتمان على نمو الودائع البنكية.

في هذا التقرير نحن لا نركز على ذكر القطاعات التي تتمتع بنظرة مستقبلية إيجابية في عام 2026م وما بعدها بقدر تركيزنا على اختيار الأسهم السعودية المدرجة التي نراها مؤهلة ونتوقع لها تحقيق أداء مالي وأداء سعري جيد خلال عام 2026م، حيث أن الرؤية الإيجابية للقطاع تعتبر قوة دفع إيجابية للأسهم العاملة في هذا القطاع لكن في حالة كانت الأسعار السوقية للأسهم العاملة في هذا القطاع قد ارتفعت وتجاوزت القيم العادلة لها بمسافة أو لم يتبقى لها سوى نسبة 10% على سبيل المثال، فلن تكن تلك الأسهم مؤهلة للتوصية بالشراء في هذا التقرير.

بشكل عام نتوقع أن تكون الرؤية المستقبلية إيجابية في عام 2026م لقطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وما يرتبط بها مثل قطاعات الطاقة والكهرباء والمعادن والتطبيقات كما نتوقع رؤية إيجابية لقطاعات السياحة واللوجيستيات والمياه والتأمين والصناعات الغذائية، وقطاع إدارة النفايات والتدوير (حتى تاريخ هذا التقرير لم يصدر قسم الأبحاث بالأول كابيتال تقارير تغطية بحثية لأسهم هذا النشاط).

وفيما يلي قائمة الأسهم المفضلة للشراء خلال عام 2026م وفقا لرؤية قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال وكما في تاريخ هذا التقرير:

1. شركة تداول القابضة
2. شركة بوبا العربية للتأمين
3. شركة سال السعودية للخدمات اللوجيستية
4. شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار)
5. شركة علم
6. شركة طيران ناس
7. شركة أكوا اباور
8. الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)
9. شركة جرير
10. شركة لجام للرياضة
11. شركة الدوائية

وفي النهاية، رغم أننا نراهن في توقعاتنا لعام 2026م على ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات 70-75 دولار للبرميل كمتوسط سعري خلال عام 2026م وبالمخالفة لأغلب توقعات السوق وبنوك الاستثمار العالمية، غير أننا لم نضع سهم شركة أرامكو السعودية والذي يتداول حاليا كما في تاريخ هذا التقرير عند سعر سوقي يبلغ 24.98 ريال سعودي مقارنة بالقيمة العادلة المحتسبة للسهم من قبلنا عند 35.41 ريال سعودي للسهم والتي تعني عائد رأسمالي محتمل يبلغ 42%، وذلك مراعاة للمخاطر الجيوسياسية الكبيرة حاليا كما في تاريخ هذا التقرير كما أن رغم التزام شركة أرامكو بمعايير الاستدامة المالية غير أن مؤسسات التصنيف العالمية وفقا لمعايير الحوكمة البيئية غالبا لا تفضل شركات إنتاج الوقود الحفري. لكن أرامكو حاليا تتجه بقوة ليس فقط في اتجاه حجز الكربون وخفض الإنبعاثات بل وفي اتجاه تعزيز إنتاج الغاز والطاقة الجديدة والمتجددة.

الأداء التاريخي لسوق الأسهم السعودية (السوق الرئيسي)

أداء مؤشر السوق السعودي السنوي منذ عام 2015			
إغلاق العام	المؤشر العام *(نقطة)*	التغير *(نقاط)*	التغير (%)
2015	6912	(1421)	(% 17)
2016	7210	298 +	% 4 +
2017	7226	16 +	% 0.2 +
2018	7827	601 +	% 8 +
2019	8389	562 +	% 7 +
2020	8690	301 +	% 4 +
2021	11282	2592 +	% 30 +
2022	10478	(804)	(% 7)
2023	11967	1489 +	% 14 +
2024	12037	70 +	% 1 +
2025	10491	(1546)	(% 13)

(المصدر: موقع أرقام)

الأداء السعري السنوي لسوق الأسهم السعودية الرئيسي منذ عام 2015م حتى نهاية عام 2025م

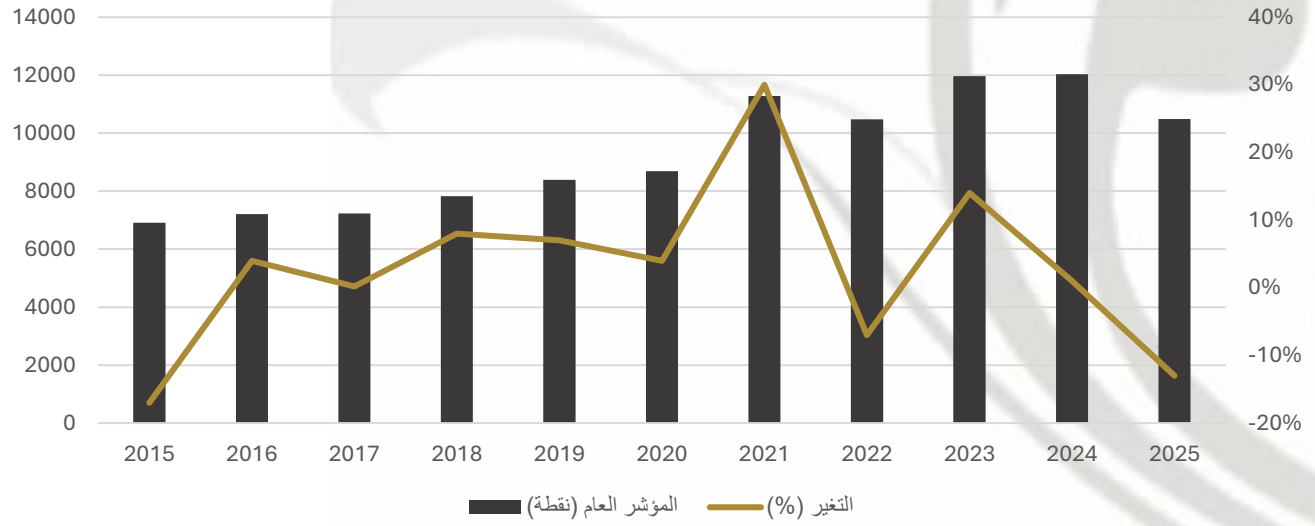

المصدر: قسم الأبحاث، الأول كابيتال

أداء قطاعات السوق السعودي في عام 2025م:

سجلت جميع القطاعات انخفاضا خلال عام 2025 باستثناء قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المرتفع بأكثر من 11%. وتصدر قطاع الإعلام والترفيه القطاعات من حيث الانخفاض بنسبة 49%، تلاه قطاع المرافق العامة بنسبة 47%، ثم قطاع السلع طويلة الأجل بنسبة 35%، وسجل قطاع المواد الأساسية تراجعا بنسبة 11%. وكان قطاع البنوك الأقل انخفاضا بنسبة 0.1%، تلاه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 1%، وفيما يلي أداء جميع القطاعات خلال عام 2025:

أداء القطاعات خلال عام 2025				
القطاع	2024	2025	التغير (نقاط)	التغير (نسبة)
الطاقة	5300	4545	(755)	(14 %)
المواد الأساسية	5568	4943	(625)	(11 %)
السلع الرأسمالية	15171	14930	(241)	(2 %)
الخدمات التجارية والمهنية	4900	4035	(865)	(18 %)
النقل	7068	4936	(2132)	(30 %)
السلع طويلة الأجل	5413	3536	(1877)	(35 %)
الخدمات الاستهلاكية	4847	3522	(1325)	(27 %)
الإعلام والترفيه	31920	16205	(15715)	(49 %)
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	7523	7437	(86)	(1 %)
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	8368	5704	(2664)	(32 %)
إنتاج الأغذية	6013	4347	(1666)	(28 %)
المنتجات المنزلية والشخصية	5041	4568	(473)	(9 %)
الرعاية الصحية	11754	9868	(1886)	(16 %)
الأدوية	4957	4373	(584)	(12 %)
الخدمات المالية	7733	5404	(2329)	(30 %)
التطبيقات وخدمات التقنية	81623	58137	(23486)	(29 %)
إدارة وتطوير العقارات	3675	2877	(798)	(22 %)
التأمين	10622	7447	(3175)	(30 %)
الصناديق العقارية المتداولة	3173	2922	(251)	(8 %)
البنوك	12263	12255	(8)	(0.1 %)
الاتصالات	7867	8763	896	+ 11 %
المرافق العامة	13777	7283	(6494)	(47 %)
السوق	12037	10491	(1546)	(13 %)

(المصدر: موقع أرقام)

معدل التغير في مؤشرات القطاعات في سوق الأسهم السعودية خلال عام 2025م

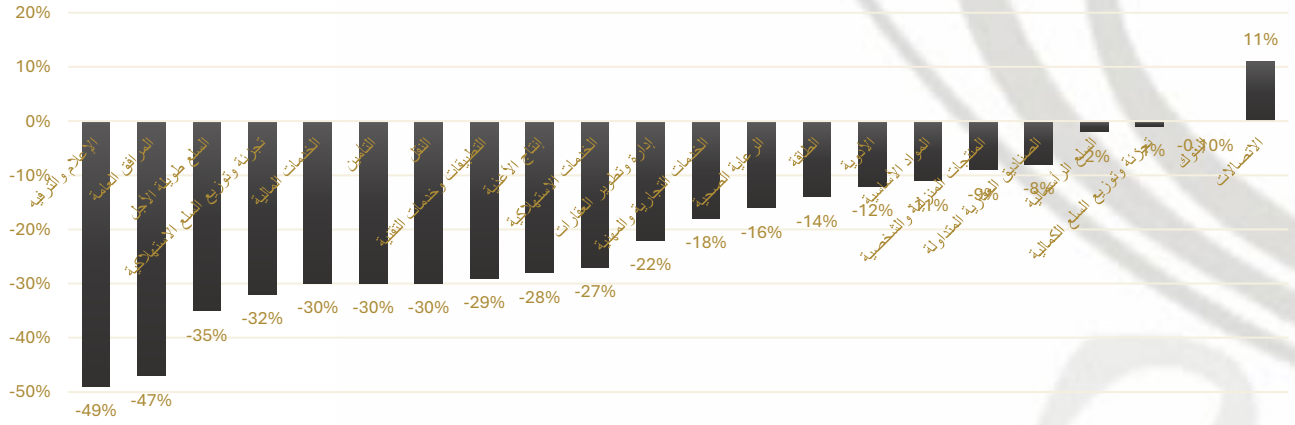

ترتيب القطاعات في سوق الأسهم السعودي وفقا لمؤشر السعر/العائد

ترتيب القطاعات في سوق الأسهم السعودية وفقا ل السعر/العائد وفقا لأسعار الإقفال في 14 يناير 2026م والأرباح لآخر أربعة أرباع تنتهي في الربع الثالث 2025م

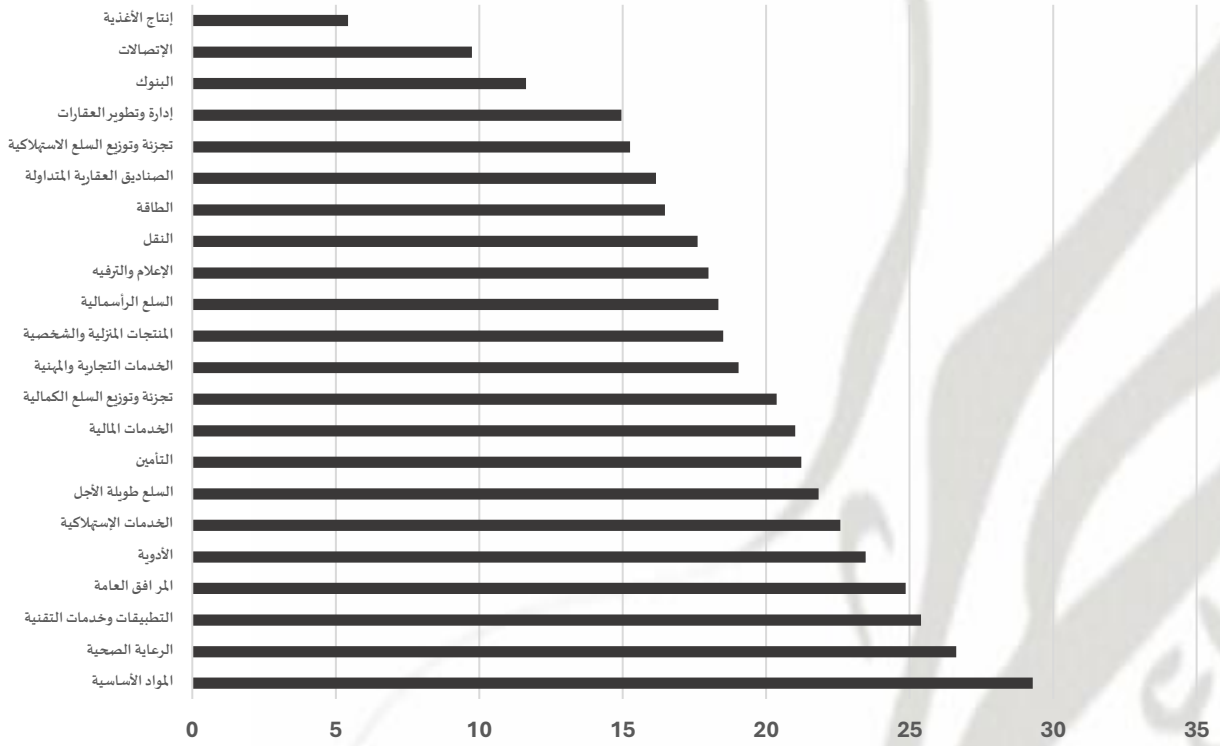

(المصدر: قسم الأبحاث بالأول كابيتال ، و بيانات سوق الأسهم السعودي تداول)

السعر/القيمة الدفترية وفقا لأسعار الإقفال في 14 يناير 2026م والمركز المالي بنهاية الربع الثالث 2025م

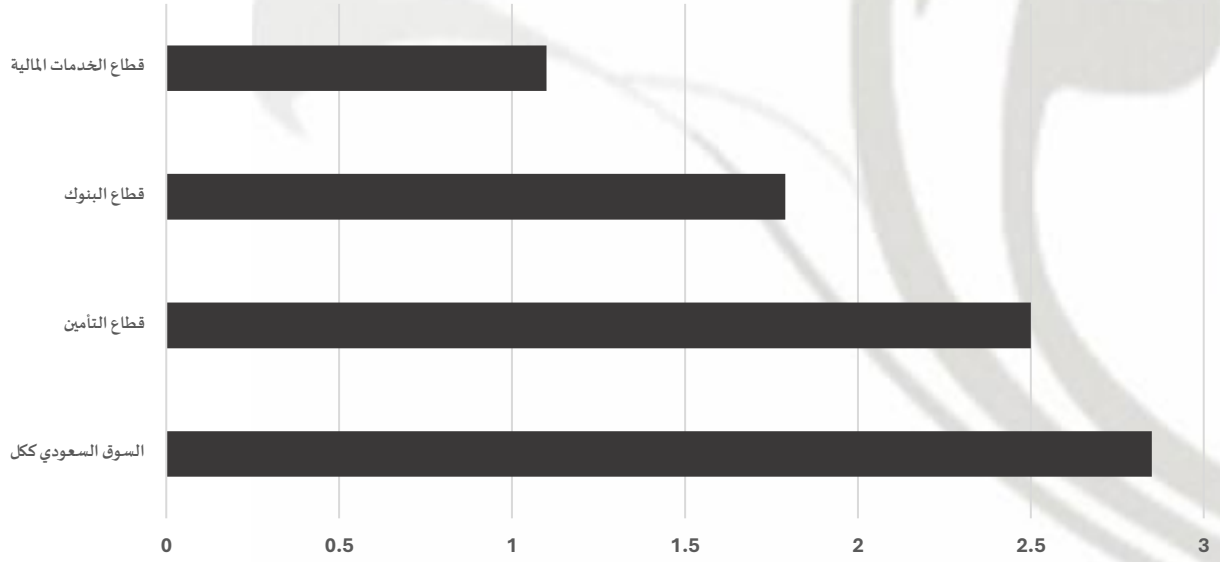

الشركات المدرجة في تاسي تشتري أسهمها بأعلى وتيرة في 2025 منذ عام 2019

أظهر رصد لـ أرقام، أن عدد الشركات التي قامت بشراء أسهمها خلال العام 2025 سجلت أعلى وتيرة لها منذ عام 2019، حيث بلغت 13 شركة. ووفقاً لنظام الشركات المدرجة يجوز للشركة شراء أسهمها بهدف الاحتفاظ بها كأسهم خزينة على ألا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة للشركة في أي وقت من الأوقات 10% من فئة الأسهم محل عملية الشراء. وتضمنت ضوابط التنفيذ ألا يزيد سعر الشراء عن 5% فوق سعر الإغلاق لليوم السابق، ولا يؤدي الشراء إلى انخفاض ملكية الجمهور أقل من 30%، وأن يكون من السوق مباشرة وليس صفقات خاصة. وقامت الشركات بشراء 80.3 مليون سهم من أسهمها خلال العام 2025 بقيمة 2.1 مليار ريال، حيث تعد هذه أعلى قيمة لعمليات الشراء منذ 2019.

وفيما يلي تطور عدد الشركات التي اشترت أسهمها منذ بداية الإفصاح عنها عام 2019:

الشركات المدرجة التي أكملت شراء عدد من أسهمها			
السنة	عدد الشركات	عدد الأسهم (مليون)	القيمة (مليون ريال)
2025	13	80.31	2148.44
2024	10	38.46	487.89
2023	9	25.30	908.08
2022	4	14.82	547.19
2021	3	4.10	82.66
2020	3	5.79	346.18
2019	4	4.09	208.23

(المصدر: موقع أرقام)

وقامت معظم الشركات بشراء أسهمها بغرض تخصيصها لبرنامج أسهم الموظفين، ويوضح الجدول التالي تفاصيل عمليات الشراء:

الشركات المدرجة في السوق السعودي التي أكملت شراء عدد من أسهمها					
الشركة*	تاريخ الشراء	متوسط سعر الشراء (ريال)	عدد الأسهم المشتراة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المشتراة (مليون ريال)	سبب الشراء	سعر السهم في تاريخ هذا التقرير
2025						
سدافكو	ديسمبر 2025	251.53	0.04	10.09	الاحتفاظ بها كأسهم خزينة	240.50
جاهز	ديسمبر 2025	16.92	1.00	16.92	برنامج أسهم الموظفين	14.29
الأهلي السعودي	نوفمبر 2025	36.40	16.00	582.35	برنامج أسهم الموظفين	42.70
صافولا	نوفمبر 2025	26.87	2.60	70.00	برنامج حوافز الموظفين طويل الأجل	22.25
بنك الرياض	أكتوبر 2025	27.55	7.50	206.63	برنامج أسهم حوافز الموظفين	27.60
موبايلي	سبتمبر 2025	63.69	2.50	159.20	برنامج أسهم الموظفين	67.70
المجموعة السعودية	سبتمبر 2025	18.19	11.00	200.12	برنامج حوافز الموظفين طويلة الأجل	11.87
تكافل الراجحي	سبتمبر 2025	119.00	0.30	35.70	برنامج أسهم حوافز الموظفين	78
العربي الوطني	أغسطس 2025	21.80	10.00	218.04	برنامج أسهم الموظفين	21.60
أسمنت نجران	يونيو 2025	8.44	4.25	35.86	الاحتفاظ بها كأسهم خزينة	6.55
التعاونية	يونيو 2025	143.68	0.20	28.77	برنامج أسهم حوافز الموظفين	116.50
نادك	يونيو 2025	21.21	1.00	21.21	برنامج أسهم حوافز الموظفين	19.19
سيرا القابضة	مايو 2025	23.56	23.92	563.55	الاحتفاظ بها كأسهم خزينة	25.68

(المصدر: موقع أرقام)

شهد عام 2025 إدراج 15 شركة في السوق السعودي، سجلت جميعها انخفاضا مقارنة بسعر التداول الممكن باستثناء كل من المسار الشامل، والموسى الصحية، المرتفعين بـ 21%، و15% على التوالي. وتصدر سهم نايس ون، الشركات المدرجة المنخفضة في 2025 بنسبة 57%، ثم سهم يو سي آي إس، بنسبة 50%، كما يوضح الجدول التالي:

أداء الشركات المدرجة خلال عام 2025				
الشركة	سعر الإدراج (ريال)	سعر التداول الممكن (ريال)*	2025 (ريال)	التغير**
نايس ون	35.00	42.00	17.90	(% 57)
يو سي آي سي	50.00	51.55	25.74	(% 50)
إنتاج	50.00	60.00	31.20	(% 48)
محطة البناء	85.00	85.25	54.10	(% 37)
دراية المالية	30.00	36.00	25.70	(% 29)
الماجدية	14.00	13.93	10.04	(% 28)
إس إم سي للرعاية الصحية	25.00	24.56	18.04	(% 27)
الرمز	70.00	64.88	54.30	(% 16)
طيران ناس	80.00	77.00	65.05	(% 16)
شري	28.00	27.46	24.12	(% 12)
سي جي إس	10.00	10.25	9.09	(% 11)
مسار	15.00	18.00	17.19	(% 4)
الأندية الرياضية	7.50	8.50	8.25	(% 3)
الموسى الصحية	127.00	152.30	175.40	+ 15 %
المسار الشامل	19.50	20.71	25.02	+ 21 %

*(أعلى سعر + أدنى سعر)/2 في أول جلسة أصبح ممكن الشراء والبيع بأي كمية .**التغير مقارنة بسعر التداول الممكن.

(المصدر: موقع أرقام)

التداولات من السعودية في السوق الأمريكية تواصل تسجيل مستويات قياسية وتتجاوز 216 مليار ريال

سجلت التداولات (بيعًا وشراءً) في الأسهم الأمريكية عبر مؤسسات السوق المالية بنهاية الربع الثالث من عام 2025، ارتفاعا بنحو 126.4 مليار ريال وبنسبة 141% لتبلغ 216.1 مليار ريال، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. وتعد التداولات من السعودية في سوق الأسهم الأمريكية خلال الربع الثالث 2025 الأعلى على الإطلاق وفقا للبيانات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وبحسب تقرير الهيئة عن قيم التداول بواسطة مؤسسات السوق المالية في الأسواق العالمية، فقد سجلت تداولات السعوديين في الأسهم الأمريكية خلال الربع الثالث ارتفاعا بنسبة 12% وبقيمة 22.7 مليار ريال مقارنة بالربع الذي سبقه، حيث بلغت آنذاك 193.4 مليار ريال. يشار إلى أن تقرير هيئة السوق المالية عن قيمة تداولات الأشخاص المرخص لهم (الوسطاء المحليين) في الأسواق العالمية؛ لا يتضمن تفاصيل عدد المحافظ السعودية في الخارج، كما لا يتضمن عدد المستثمرين المتداولين مباشرة عن طريق وسطاء خارجيين ولا أحجام تداولاتهم.

فيما يلي جدول يوضح تفاصيل تداولات السعودية في الأسهم الأمريكية

تداولات السعودية في الأسهم الأمريكية		
الفترة	القيمة (مليار ريال)	التغير السنوي
الربع الأول 2022	85.90	+ 10 %
الربع الثاني 2022	147.44	+ 143 %
الربع الثالث 2022	99.50	+ 96 %
الربع الرابع 2022	50.35	+ 9 %
الربع الأول 2023	58.84	(31%)
الربع الثاني 2023	59.81	(59%)
الربع الثالث 2023	42.59	(57%)
الربع الرابع 2023	58.73	+17%
الربع الأول 2024	62.31	+ 6 %
الربع الثاني 2024	58.56	(2%)
الربع الثالث 2024	89.66	+111%
الربع الرابع 2024	102.18	+74%
الربع الأول 2025*	173.78	+179%
الربع الثاني 2025	193.40	+ 230 %
الربع الثالث 2025	216.08	+ 141 %

*بيانات محدثة (المصدر: موقع أرقام)

وشكلت قيمة تداولات السعودية في السوق الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2025 نحو 98.8% من إجمالي التداولات في الأسواق الخارجية والبالغة 218.8 مليار ريال.

والجدول التالي يوضح تفاصيل قيم تداول السعودية بواسطة الأشخاص المرخص لهم في أسواق الأسهم الخارجية (بيعاً وشراءً) خلال الربع الثالث 2025:

قيم التداول بواسطة الأشخاص المرخص لهم في الأسواق الخارجية (بيعاً وشراءً)		
الفترة	القيمة (مليون ريال)	النسبة
أمريكية	216083	% 98.8
أوروبية	1628	% 0.7
خليجية	685	% 0.3
آسيوية	160	% 0.1
عربية	67	%0.03
أخرى	139	% 0.1
الإجمالي	**218762**	**% 100.0**

(المصدر: موقع أرقام)

المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمملكة

في 8 ديسمبر 2025م أصدرت الهيئة العامة للإحصاء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث من عام 2025، ووفقًا للنتائج فقد حقَّق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 4.8% مقارنةً بما كان عليه في نفس الفترة من عام 2024، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو في جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسة حيث حققت الأنشطة النفطية نموًا بنسبة 8.3%، والأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 4.3%، فيما حقَّقت الأنشطة الحكومية نموًا بنسبة 1.4% على أساس سنوي. وأظهرت نتائج النشرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسميًا بنسبة 1.4% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2025، حيث سجَّلت الأنشطة النفطية نموًا بنسبة 3.3%، والأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 0.6%، فيما حقَّقت الأنشطة الحكومية نموًا بنسبة 1.1% على أساس ربعي. يذكر أن معظم الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو إيجابية على أساس سنوي، حيث سجلت أنشطة تكرير الزيت أعلى معدلات النمو خلال الربع الثالث من عام 2025، والتي بلغت 11.9% على أساس سنوي و3.9% على أساس ربعي.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للسعودية بالأسعار الثابتة

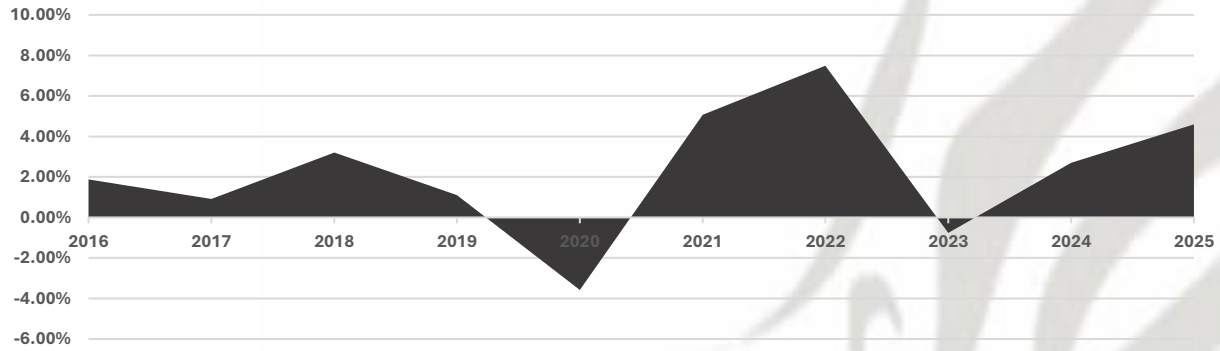

ارتفاع معدل التضخم في السعودية إلى 2.1% في ديسمبر 2025م

سجل معدل التضخم بالسعودية ارتفاعا إلى 2.1% خلال شهر ديسمبر 2025 مقارنة بشهر نوفمبر من العام نفسه. ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً إلى 104.30 نقطة خلال ديسمبر (وفقاً لسنة الأساس 2023) مقارنة بـ 102.20 نقطة خلال نفس الفترة من عام 2024. وكانت الهيئة قد طورت آلية الجمع والاحتساب للرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بما يحقق مزيداً من الشمولية والدقة. وقامت الهيئة بتحديث السنة المرجعية للمؤشر لتكون سنة 2023، مع تحديث بنود وأوزان سلة أسعار المستهلك إضافة إلى التوسع في التغطية الجغرافية لتشمل كافة المناطق. ويقاس مستوى التضخم بنسبة التغير في تكاليف المعيشة بين الفترة الحالية ونفس الفترة المقابلة لها من العام السابق، ويعرف انخفاضه من ارتفاعه بمقارنته مع الشهر الذي سبقه.

تطور الرقم القياسي		
الفترة	الرقم القياسي	التغير السنوي
يناير 2024	100.95	% 1.7
فبراير	101.01	% 1.6
مارس	100.82	% 1.2
أبريل	101.27	% 1.4
مايو	101.34	% 1.6
يونيو	101.62	% 1.8
يوليو	101.50	% 1.3
أغسطس	101.55	% 1.4
سبتمبر	101.62	% 1.5
أكتوبر	101.90	% 1.5
نوفمبر	102.25	% 1.5
ديسمبر	102.20	% 1.4
يناير 2025	102.60	% 1.6
فبراير	102.72	% 1.7
مارس	102.96	% 2.1
أبريل	103.35	% 2.1
مايو	103.46	% 2.1
يونيو	103.63	% 2.0
يوليو	103.75	% 2.2
أغسطس	103.89	% 2.3
سبتمبر	103.83	% 2.2
أكتوبر	104.12	% 2.2
نوفمبر	104.20	% 1.9
ديسمبر	104.30	% 2.1

(المصدر: موقع أرقام)

وأرجعت الهيئة ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1%، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1.3%، وأسعار النقل بنسبة 1.5%. وقالت إن أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى تأثرت بارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 5.3%.

الأقسام – ديسمبر 2025		
القسم	الوزن	التغير السنوي
العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى	% 5.8	% 7.0
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	% 19.5	% 4.1
التأمين والخدمات المالية	% 3.0	% 4.1
الترفيه والرياضة والثقافة	% 3.2	% 2.4
النقل	% 14.8	% 1.5
خدمات التعليم	% 2.2	% 1.5
الأغذية والمشروبات	% 22.0	% 1.3
التبغ	% 0.8	% 1.0
المطاعم وخدمات الإقامة	% 8.7	% 0.9
الملابس والأحذية	% 3.7	% 0.4
المعلومات والاتصالات	% 5.1	% 0.2
الصحة	% 4.3	% 0.2
الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل	% 6.9	% 0.1

(المصدر: موقع أرقام)

المركزي السعودي يخفض أسعار الريبو العكسي والريبو بـ 25 نقطة أساس إلى النطاق 3.75% و 4.25%

قرر البنك المركزي السعودي ساما في 10 ديسمبر 2025م، خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بمقدار 25 نقطة أساس من 400 نقطة أساس إلى 375 نقطة أساس، وخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) بمقدار 25 نقطة أساس أيضاً، من 450نقطة أساس إلى 425 نقطة أساس. ويأتي القرار بعد أن خفض الفيدرالي الأمريكي اليوم معدل الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، ليصل إلى النطاق بين 3.50% و3.75% مقارنة بمستواه السابق بين 3.75 %و4.00.% ويحذو المركزي السعودي عادة حذو البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تغيرات أسعار الفائدة على الريال، نظرًا للربط بين العملتين الريال والدولار. ويمثل سعر اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) سعر الفائدة التي تحصل عليها البنوك عند إيداع أموالها لدى البنك المركزي، بينما يمثل سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) سعر الإقراض من البنك المركزي للبنوك.

ميزانية المملكة لعام 2026: الإيرادات 1147.4 مليار ريال والمصروفات 1312.8 مليار ريال بعجز 165.4 مليار ريال

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، الموازنة العامة للدولة للعام 2026، وأصدر قراراً بشأنها. وتم اعتماد المصروفات العامة بـ 1312.8 مليار ريال في عام 2026، وقُدرت الإيرادات العامة بـ 1147.4 مليار ريال، أي بعجز متوقع يبلغ 165.4 مليار ريال. وفيما يتعلق بميزانية العام 2025، فقد تم تقدير الإيرادات بمبلغ 1091.0 مليار ريال، والمصروفات بمبلغ 1336.0 مليار ريال، بعجز يبلغ 245.0 مليار ريال.

الإيرادات والمصروفات للميزانية (2000 – 2026)			
السنة	الإيرادات (مليار)	المصروفات (مليار)	الفائض أو العجز (مليار)
2026 تقديرات	1147.4	1312.8	(165.4)
2025 توقعات	1091	1336	(245)
2024 فعلي	1259	1375	(116)
2023	1212	1293	(81)
2022	1268	1164	104
2021	965	1039	(73)
2020	782	1076	(294)
2019	927	1059	(133)
2018	906	1079	(174)
2017	692	930	(238)
2016	519	831	(311)
2015	613	1001	(389)
2014	1040	1141	(100)
2013	1153	995	158
2012	1247	917	329
2011	1118	827	291
2010	741	654	87
2009	510	596	(87)
2008	1101	520	581
2007	643	466	177
2006	674	393	280
2005	564	346	218
2004	392	285	107
2003	293	257	36
2002	213	234	(21)
2001	228	255	(27)
2000	258	235	23

(المصدر: موقع أرقام)

وبلغت النفقات المتوقعة خلال العام 2026 نحو 1312.8 مليار ريال، كما يوضح الجدول التالي:

المصروفات التقديرية والفعلية للميزانية (2004– 2024)			
السنة	المصروفات التقديرية (مليار)	المصروفات الفعلية (مليار)	الفرق (مليار)
2026	1312.8	--	--
2025	1285	--	--
2024	1172	1285	+ 113
2023	1114	1293	+ 179
2022	955	1164	+ 209
2021	990	1039	+ 49
2020	1020	1076	+ 56
2019	1106	1059	(47)
2018	978	1079	+ 101
2017	890	930	+ 40
2016	840	831	(9)
2015	860	1001	+ 141
2014	855	1141	+ 286
2013	820	995	+ 175
2012	690	917	+ 227
2011	580	827	+ 247
2010	540	654	+ 114
2009	475	596	+ 121
2008	410	520	+ 110
2007	380	466	+ 86
2006	335	393	+ 58
2005	280	346	+ 66
2004	230	285	+ 55

(المصدر: موقع أرقام)

وقدرت الوزارة النفقات الرأسمالية بقيمة 162 مليار ريال في العام 2026 وهو ما يشكل نحو 12.3 %، من إجمالي النفقات.

النفقات التشغيلية والرأسمالية (مليار ريال)			
السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الرأسمالية	إجمالي النفقات
*2026	1151	162	1313
**2025	1165	172	1336
*2025	1101	184	1285
2024	1184	191	1375
2023	1107	186	1293
2022	1021	143	1164
2021	922	117	1039
2020	921	155	1076
2019	890	169	1059

*ميزانية.

**توقعات.

(المصدر: موقع أرقام)

مجالات الإنفاق :

وخصصت الحكومة في ميزانية 2026 لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية 259 مليار ريال كما خصصت لقطاع التعليم 202 مليار ريال.

مجالات الإنفاق في ميزانية 2026 (المبالغ التقديرية وليست الفعلية) – مليار ريال	
القطاع	المخصص
قطاع الإدارة العامة	57
القطاع العسكري	240
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	120
الخدمات البلدية	72
التعليم	202
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	259
قطاع الموارد الاقتصادية	92
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	35
قطاع البنود العامة	236
المجموع	1313

(المصدر: موقع أرقام)

وتوقعت الوزارة أن تبلغ الإيرادات النفطية خلال العام الجاري 590 مليار ريال والإيرادات غير النفطية 501 مليار ريال، كما يوضح الجدول التالي:

تفاصيل الإيرادات النفطية وغير النفطية (2010 – 2025)			
السنة	الإيرادات غير النفطية (مليار)	الإيرادات النفطية (مليار)	إجمالي الإيرادات (مليار)
2025	501	590	1091
2024	503	757	1259
2023	458	755	1212
2022	411	857	1268
2021	403	562	965
2020	369	413	782
2019	332	594	927
2018	294	611	906
2017	256	436	692
2016	186	334	519
2015	166	446	613
2014	127	913	1040
2013	118	1035	1153
2012	102	1145	1247
2011	83	1034	1118
2010	71	670	741

(المصدر: موقع أرقام)

الناتج المحلي للمملكة:

وصل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025 إلى 4600 مليار ريال، فيما شهد معدل التضخم ارتفاعاً مقارنة بالرقم القياسي المسجل في عام 2024 ليصل إلى 2.3%.
وقدرت الميزانية أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في 2026 إلى 4965 مليار ريال، كما يوضح الجدول التالي:

أهم البيانات الاقتصادية		
السنة	الناتج المحلي (مليار ريال)	التضخم %
2026**	4965	% 2.0
2025**	4600	% 2.3
2024*	4649	% 1.7
2023	4570	% 2.3
2022	4647	% 2.5
2021	3685	% 3.1
2020	2880	% 3.4
2019	3333	(% 1.0)
2018	3325	% 2.6
2017	2780	(% 0.1)
2016	2585	% 3.4

*بيانات أولية
**توقعات (المصدر: موقع أرقام)

الدين العام:

وأظهرت البيانات المنشورة اليوم ارتفاع حجم الدين العام مع نهاية العام 2025 إلى 1457 مليار ريال، وهو ما يمثل نحو 31.7% من الناتج الإجمالي المحلي، ويتوقع أن يرتفع إلى 1622 مليار ريال في عام 2026، ليشكّل 32.7% من الناتج المحلي.

الدين العام		
السنة	الدين العام (مليار ريال)	نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي
2026*	1622	% 32.7
2025*	1457	% 31.7
2024	1216	% 22.6
2023	1050	% 21.7
2022	990	% 20.2
2021	938	% 23.2
2020	854	% 23.5
2019	678	% 16.8
2018	560	% 13.3
2017	443.3	% 11.4
2016	316.6	% 5.5

*توقعات
(المصدر: موقع أرقام)

القطاعات الاقتصادية المفضلة في عام 2026م

السعودية تعلن مفاجآت تعدينية خارج الأحزمة واكتشافات تتجاوز الـ9 تريليونات ريال

أعلنت شركات اكتشافات كبيرة تجاوزت التوقعات السابقة المرتبطة بتقديرات الـ9 تريليونات ريال، مع نتائج المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي في الدرع العربي، وفق ما ذكره لـ"الاقتصادية" المهندس خالد المديفر نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين . أشار المديفر إلى أن الشركات كشفت عن مفاجآت مهمة، تمثلت في اكتشاف مو اقع معدنية في مناطق لم تكن متوقعة سابقا، خارج نطاق الأحزمة المتمعدنة التقليدية. وقال "إن التقديرات الحالية لحجم الثروة المعدنية تشير إلى 9 تريليونات ريال، مع احتمال أن تكون الأرقام الفعلية أعلى، في ضوء نتائج مسح الدرع العربي، الذي أنجز بالكامل لأول مرة بمستويات تعد من الأدق عالميا وباستثمارات مليار ريال، شملت قواعد بيانات متكاملة تمت إتاحتها للمستثمرين ." وارتفعت قيمة الثروات المعدنية المقدرة في السعودية بنسبة 90% لتصل إلى ما يعادل 9.375تريليون ريال، وذلك مقارنة بما تم الإعلان عنه من تقديرات في عام 2016، البالغة في ذلك الوقت 5 تريليونات ريال. وتعتبر هذه الزيادة عبارة عن كميات إضافية تشمل اكتشافات جديدة للعناصر الأرضية النادرة والمعادن الانتقالية، إضافة إلى زيادات هائلة في خام الفوسفات، ومعادن أخرى مثل النحاس والزنك والذهب وغيرها من المعادن، كما تشمل الزيادة إعادة تقييم الأسعار العادلة. المديفر أوضح أن نتائج المسح كشفت عن مفاجآت مهمة، تمثلت في اكتشاف مو اقع معدنية في مناطق لم تكن متوقعة سابقا، خارج نطاق الأحزمة المتمعدنة التقليدية في الدرع العربي البالغة مساحته نحو 600 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى المناطق المحيطة به البالغة 700 ألف كيلومتر مربع. أشار إلى أن الغطاء الرسوبي في المملكة يحتوي على معادن مهمة مثل الفوسفات والبوكسايت، إلى جانب اكتشافات جديدة يجري العمل عليها حاليا. أكد أن أعمال المسح ستستمر بشكل دوري كل 3 إلى 5 سنوات، نظرا للتقدم الكبير في البيانات والمعلومات. أوضح أن مؤتمر التعدين الدولي حقق نجاحات كبيرة وغير مسبوقة عالميا، مشيرا إلى أن من أبرز مرتكز اته الاجتماع الوزاري الذي شاركت فيه 100 دولة 70% منها وزراء أو نواب وزراء، وهو مستوى تمثيل لم يسبق له مثيل عالمياً، باستثناء النسخة السابقة التي شهدت مشاركة 89 دولة . وبين أن المؤتمر لا يقتصر على الدول فقط، بل يجمع كبار رجال الأعمال العالميين، والمنظمات التجارية الدولية، والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمة اليونيدو، إلى جانب منظمات معنية بالبيئة وحماية المجتمعات المحلية، لصياغة مستقبل المعادن ورسم سياسات القطاع. كشف المديفر عن توسيع نطاق مشاركة الشركات في "منصة" مؤتمر التعدين النسخة الـ5 إلى مستهلكة للمعادن والتقنية وقطاعات السيارات والتمويل والتي تعد عنصرا جوهريا في المؤتمر، ولا سيما الشركات التي تتمتع بالوضوح في الطلب والمواصفات الفنية، في ظل التحديات المتز ايدة التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية. أشار إلى أن اللقاءات المباشرة بين المنتجين والمصنعين والمستهلكين تفتح المجال لعقد صفقات استر اتيجية في صناعات مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، والطائرات، والتقنيات المتقدمة . وفيما يتعلق بالاستر اتيجية العالمية للتعدين بالشر اكة مع البنك الدولي، أوضح المديفر أن أكبر تحد واجه القطاع منذ بداياته يتمثل في التمويل، حيث تتطلب الاستثمارات التعدينية عالميا أكثر من 4 تريليونات دولار، في حين لا تتجاوز القيمة السوقية لأكبر 20 شركة تعدين مجتمعة تريليون دولار. أضاف أن "البنى التحتية المرتبطة بقطاع التعدين تحتاج إلى تمويل يتجاوز تريليون إلى تريليوني دولار في عديد من الدول"، مؤكدا أن البنك الدولي إلى جانب مؤسسات مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والصناديق الاستثمارية، يمثل أداة رئيسية لمعالجة هذا التحدي، خاصة في مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود . المديفر أكد أن العالم يشهد تنافسا متز ايدا على المعادن الحرجة والاستر اتيجية، مثل النحاس، والليثيوم، والكوبالت، والمعادن الأرضية النادرة، مشيرا إلى أن تسمية المؤتمر بـ"مستقبل المعادن" تعكس هذا التحول العالمي. وأوضح أن السعودية بدأت استثمارات استر اتيجية في هذا المجال، مدعومة باتفاقيات دولية وشراكات مع شركات عالمية، من بينها MP Materials ، لبناء سلسلة إمداد سعودية قائمة على موارد محلية. بين أن موقع جبل صايد يعد من أكبر 4 موارد للمعادن الأرضية النادرة في العالم، مبينا أن المشروع سيشكل لبنة أساسية لتلبية احتياجات السعودية من هذه المعادن في صناعات المغناطيس، والسيارات الكهربائية، وطاقة الرياح، إضافة إلى دعم الإمدادات العالمية، بما فيها السوق الأمريكية.

وضع حجر الأساس لأكبر مركز بيانات حكومي في العالم من حيث الطاقة الاستيعابية بالميجاواط على مساحة تتجاوز 30 مليون قدم مربعة في الرياض

وُضع مؤخرا حجر الأساس لإنشاء مركز بيانات سدايا "هيكساجون" الذي يعد أكبر مركز بيانات حكومي في العالم مصنف Tier IV ، ويمتلك أعلى مستوى تصنيف لمراكز البيانات حسب معهد الجهوزية العالمي"Uptime Institute" ، بطاقة استيعابية إجمالية تقدر بـ 480 ميجاواط، وسيتم إنشاؤه على مساحة تتجاوز 30 مليون قدم مربع بمدينة الرياض، وصُمم وفق أعلى المعايير العالمية، لتوفير أعلى درجات التواجدية والأمان والجاهزية التشغيلية لمراكز البيانات الحكومية، وتلبية متطلبات الجهات وتنامي الاعتمادية على الخدمات الإلكترونية، بما يُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم مكانة المملكة بفتها لاعبًا رئيسًا في مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي. و أقيم حفل بهذه المناسبة، حضره صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية، وصاحب السمو الأمير فهد بن خالد بن فيصل، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة، وجمعٌ من أصحاب المعالي والسعادة من كبار المسؤولين في الجهات الحكومية، حيث كان في استقبالهم في مقر الحفل معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي، وأصحاب المعالي في "سدايا." وفي مستهل الحفل، استمع أصحاب السمو والمعالي والسعادة إلى عرضٍ تعريفي قدّمه معالي مدير مركز المعلومات الوطني في "سدايا" الدكتور عصام بن عبدالله الوقيت، تناول خلاله تفاصيل المشروع والمواصفات التقنية والهندسية للمركز، وما يميزه من بنية تشغيلية تضمن أعلى مستويات الجاهزية والتواجدية، إضافةً إلى استعراض الاعتمادات العالمية ذات الصلة التي حصلت عليها حلول المركز وتصميمه الهندسي وفق معايير عالمية مرجعية، ثم تجول الحضور على المعرض المصاحب واطلعوا على مراحل تصميم المركز وبيئته التقنية المستقبلية. عقب ذلك، تفضّل أصحاب السمو والمعالي بالمشاركة في وضع حجر الأساس للمركز إيذانًا ببدء أعمال تنفيذه رسميًا، ثم التقطت الصورة التذكارية بهذه المناسبة. وأوضح معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا "الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي في تصريح صحفي بهذه المناسبة، أن هذا المشروع الوطني العالمي يأتي ضمن الدعم المتواصل والمستمر من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، لتضطلع الهيئة بدورها، بوصفها الجهة المختصة في المملكة بالبيانات (بما في ذلك البيانات الضخمة) والذكاء الاصطناعي، والمرجع الوطني في كل ما يتعلق بهما من تنظيم وتطوير وتعامل، لكي تسهم في الارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي.

" وفيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية للتعدين بالشراكة مع البنك الدولي، أوضح المديفر أن أكبر تحد واجه القطاع منذ بداياته يتمثل في التمويل، حيث تتطلب الاستثمارات التعدينية عالميا أكثر من 4 تريليونات دولار، في حين لا تتجاوز القيمة السوقية لأكبر 20 شركة تعدين مجتمعة تريليون دولار"

"المديفر أكد أن العالم يشهد تنافسا متزايدا على المعادن الحرجة والاستراتيجية، مثل النحاس، والليثيوم، والكوبالت، والمعادن الأرضية النادرة، مشيرا إلى أن تسمية المؤتمر بـ"مستقبل المعادن" تعكس هذا التحول العالمي. وأوضح أن السعودية بدأت استثمارات استراتيجية في هذا المجال، مدعومة باتفاقيات دولية وشراكات مع شركات عالمية، من بينها MP Materials، لبناء سلسلة إمداد سعودية قائمة على موارد محلية. بين أن موقع جبل صايد يعد من أكبر 4 موارد للمعادن الأرضية النادرة في العالم، مبينا أن المشروع سيشكل لبنة أساسية لتلبية احتياجات السعودية من هذه المعادن في صناعات المغناطيس، والسيارات الكهربائية، وطاقة الرياح، إضافة إلى دعم الإمدادات العالمية، بما فيها السوق الأمريكية"

"وُضع مؤخرا حجر الأساس لإنشاء مركز بيانات سدايا "هيكساجون" الذي يعد أكبر مركز بيانات حكومي في العالم مصنف Tier IV، ويمتلك أعلى مستوى تصنيف لمراكز البيانات حسب معهد الجهوزية العالمي "Uptime Institute"، بطاقة استيعابية إجمالية تقدر بـ 480 ميجاواط، وسيتم إنشاؤه على مساحة تتجاوز 30 مليون قدم مربع بمدينة الرياض، وصُمم وفق أعلى المعايير العالمية، لتوفير أعلى درجات التواجدية والأمان والجاهزية التشغيلية لمراكز البيانات الحكومية، وتلبية متطلبات الجهات وتنامي الاعتمادية على الخدمات الإلكترونية، بما يُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم مكانة المملكة بفتها لاعبًا رئيسًا في مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي"

وقال معاليه : "إن مركز بيانات (هيكساجون) هو باكورة مبادرات إستراتيجية "سدايا" لمراكز البيانات، حيث سيعقبه إنشاء مراكز أخرى، ويعد هذا المركز دفعة إستراتيجية نوعية نحو جعل المملكة مركزًا عالميًا للبيانات، بما يكفل لها سيادة البيانات وأمنها، وتمكين الابتكار والاقتصاد الرقمي، فضلًا عن تحقيق الأثر الاقتصادي الاجتماعي في المملكة، وتمكين الجهات الحكومية، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030، نحو الارتقاء بالمملكة العربية السعودية ضمن أفضل الاقتصادات العالمية القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي." وأضاف معاليه "أن المركز علامة فارقة في مراكز البيانات بالمنطقة، وصمم وفق معيار TIA-942 الهندسي العالمي الذي يعد أحد أبرز المعايير الهندسية لمراكز البيانات، والذي يعتمد على منظومة تشغيلية بمسارات و أنظمة مزدوجة مستقلة تضمن موثوقية العمليات تقنيًا، بما يعزز كفاءة البنية التقنية ويضمن جاهزيتها العالية حتى في أقصى الظروف التشغيلية، وبما يضمن استمرارية التشغيل وكفاءة الخدمات، كما سيضم بنية حوسبية عالية الأداء تُتيح دعمًا متقدمًا لتقنياته، بغية تعزيز قدرات القطاعات الحيوية والتنموية في المملكة في تبني تطورات الذكاء الاصطناعي المتسارعة وجذب الاستثمارات التقنية وزيادة موثوقية الخدمات الرقمية في المملكة." و أفاد معاليه أن مشروع مركز بيانات (هيكساجون) هو صديق للبيئة، إذ يعتمد على تبني حلول مبتكرة في كفاءة الطاقة والتبريد الذكي، واستخدام تقنيات حديثة للحوسبة منخفضة الاستهلاك للطاقة بما يضمن أن يكون صديقًا للبيئة والمحافظة عليها، ويتبنّى حلولًا مبتكرة تعتمد على تطبيق تقنيات متقدمة في مجال كفاءة الطاقة والتبريد الذكي، وتقنيات التبريد السائل المباشر، و أنظمة تبريد هجينة، بما يحقق أدنى معامل لفعالية استخدام الطاقة، إلى جانب الاستفادة من الطاقة المتجددة كمصدر مستدام للطاقة بما يضمن أن يكون مركز البيانات أحد أكبر مراكز البيانات الخضراء على مستوى العالم المصنف بالاعتماد العالمي للاستدامة وكفاءة الطاقة.LEED Gold . ولفت معالي الدكتور عبدالله الغامدي، النظر إلى أن إستراتيجية "سدايا" نحو مراكز البيانات تسهم في انخفاض قرابة 30 ألف طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، وتحقق أثرًا اقتصاديًا في الناتج المحلي الإجمالي تقدر قيمته بنحو 10.8 مليارات ريال، حيث تعد هذه المراكز البنية التحتية الحيوية والقلب النابض للاقتصاد الرقمي الحديث، بما يعزز مكانة المملكة العالمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. وأكّد معاليه أن المملكة ستواصل تعزيز حضورها في مجال التقنيات المتقدمة في ظل الدعم المستمر والمتواصل من سمو ولي العهد – حفظه الله -، حيث ستعمل "سدايا" على مشاريع رائدة تعكس مسيرتها الطموحة نحو بناء منظومة رقمية متكاملة، وتعزيز الممكنات الوطنية في البيانات والذكاء الاصطناعي، واستحداث بنى تحتية تقنية عالمية المستوى تسهم في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد معرفي مستدام وريادة عالمية في التقنيات المتقدمة.

ارتفاع معدل توظيف (القروض لإجمالي الودائع المصرفية) للبنوك السعودية الى 106.2% يدفع بإتجاه زيادة التركيز على الائتمان الخاص

ارتفع معدل توظيف (القروض لإجمالي الودائع المصرفية) بشكل تاريخي في الربع الثالث 2025 الي 106.2% بدلاً من 99.5% بنسبة نمو6.7% مقارنة بالربع الثالث 2024، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى نجاح البنوك السعودية في تحقيق نمو في الائتمان المصرفي بنسب تخطت النمو في الودائع المصرفية، حيث بلغ النمو في الإئتمان المصرفي 14.5% ليرتفع الى 3112.7 مليار ريال مقارنة مع 2719.7 مليار ريال بنهاية الربع المماثل 2024. وحققت كافة البنوك نمو ثنائي الرقم "double digit" بإستثناء مصرف "السعودي الفرنسي" الذي حقق نموًا بنسبة 7.26% فقط، وكان في المقدمة من حيث نسبة النمو في محفظة القروض بنك الرياض بنسبة نحو20.68%، وتلاه مصرف الراجحي بنمو16.48%، وثالثا "البنك السعودي للاستثمار" بذات النسبة تقريبًا. وفي المقابل سجلت البنوك نموا ضعيفا في الودائع المصرفية بنحو 7.2% خلال الربع الثالث، لتصل الودائع إلى 2.93 تريليون ريال بنهاية الفترة مقارنة مع 2.73 تريليون يال بنهاية الفترة المماثلة 2024. وحققت كافة البنوك المدرجة نموًا في الودائع المصرفية بإستثناء البنك "السعودي الفرنسي" الذي تراجعت ودائعه بنسبة 4%، لتهبط الى 185.9 مليار ريال مقارنة مع 193.3 مليار ريال، إلا أن باقي البنوك الـ 9 حققت نموًا ودائعها المصرفية، وإن كانت متباينة وتراوحت نسب النمو بين (16.5% الى 0.8%). ونجحت 5 بنوك من توظيف ما يفوق الـ 100% من ودائعها المصرفية تصدرها "السعودي الفرنسي" بنسبة توظيف 116%، وتلاه "السعودي للاستثمار" بنسبة توظيف 105.2 %، وثالثاً "الأهلي السعودي" بنسبة 113.4%، ورابعا بنك "الرياض" بنسبة توظيف 113.3%، وخامسا "مصرف الراجحي" بمعدل توظيف 112.8%. وجاء أقل البنوك من حيث التوظيف البنك "العربي الوطني" بنحو 90.8% وتقدمه بنك "البلاد" بنسبة 92.3%، وبإستثناء البنك "العربي الوطني" تمكنت 9 بنوك خلال الربع الثالث 2025 من زيادة نسبة توظيفها ورفع نسبة القروض لإجمالي الودائع، وإستفادت البنوك من المشاريع المخطط لها والجاري تنفيذها خلال الفترة الحالية والمقبلة في ضوء الأحداث الدولية التي سوف تستضيفها المملكة، والحراك الدائم لتحسين جودة البنية التحتية والمبادرة الحكومية الخاصة بدعم جودة الحياة والمبادرات الخاصة لدعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تعد البنوك شريكاً أساسياً في تلك المبادرة.

معدلات التوظيف (القروض لإجمالي الودائع) في الربع الثالث 2025 مقارنة بالربع المماثل 2024 :

مرتبة بالأعلى من حيث التوظيف خلال العام

البنك	القروض/ للودائع		التطور%
	Q3 2025	Q3 2024	
السعودي الفرنسي	%116.0	%104.0	%12.0
الأهلي السعودي	%113.4	%103.3	%10.1
الرياض	%113.3	%104.0	%9.2
الراجحي	%112.8	%104.2	%8.6
السعودي للاستثمار	%105.2	%96.8	%8.4
الانماء	%96.2	%93.7	%2.5
الجزيرة	%93.5	%89.7	%4
السعودي الاول	%93.0	%91.3	%1.7
البلاد	%92.3	%87.2	%5.1
العربي الوطني	%90.8	%92.0	(%1.1)
متوسط معدل التوظيف	%106.2	%99.5	%6.7

(المصدر: جريدة مال)

" وقال معاليه : "إن مركز بيانات (هيكساجون) هو باكورة مبادرات إستراتيجية "سدايا" لمراكز البيانات، حيث سيعقبه إنشاء مراكز أخرى، ويعد هذا المركز دفعة إستراتيجية نوعية نحو جعل المملكة مركزًا عالميًا للبيانات، بما يكفل لها سيادة البيانات وأمنها، وتمكين الابتكار والاقتصاد الرقمي، فضلًا عن تحقيق الأثر الاقتصادي الاجتماعي في المملكة، وتمكين الجهات الحكومية، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030، نحو الارتقاء بالمملكة العربية السعودية ضمن أفضل الاقتصادات العالمية القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي"

"ولفت معالي الدكتور عبدالله الغامدي، النظر إلى أن إستراتيجية "سدايا" نحو مراكز البيانات تسهم في انخفاض قرابة 30 ألف طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، وتحقق أثرًا اقتصاديًا في الناتج المحلي الإجمالي تقدر قيمته بنحو 10.8 مليارات ريال، حيث تعد هذه المراكز البنية التحتية الحيوية والقلب النابض للاقتصاد الرقمي الحديث، بما يعزز مكانة المملكة العالمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي"

قطاع النفايات السعودي .. فرص بـ 420 مليار ريال

يشهد قطاع إدارة النفايات في السعودية تحولا نوعيا يضعه ضمن القطاعات الواعدة استثماريا، مدفوعا بإطار تنظيمي حديث، وإستراتيجية وطنية طموحة، ومستهدفات بيئية و اقتصادية تتماشى مع رؤية 2030 . بحسب ما أكده لـ"الاقتصادية" المركز الوطني لإدارة النفايات "موان"، فإن حجم الفرص الاستثمارية في القطاع يقدر بنحو 420 مليار ريال بحلول عام 2040، كقيمة فرص موجهة بالدرجة الأولى للقطاع الخاص. موان "ذكر أنه "وفقا لقاعدة بيانات التراخيص، بلغ عدد الجهات المرخصة في القطاع 1348، إضافة إلى 145 تصريحا لمنشآت التدوير، ليصل إجمالي عدد الشركات المستثمرة إلى 1493، ما يبرز اتساع قاعدة الاستثمار وتنوع أنشطته."

أوضح المركز أن 2024 شهد تحسنا ملحوظا في أداء القطاع، حيث ارتفعت نسبة استبعاد النفايات عن المرادم إلى 18% مقارنة بالسنوات السابقة، في مؤشر واضح على التقدم في تطبيق مبادرات إعادة التدوير والمعالجة، والحد من الاعتماد على الطمر التقليدي . يستهدف المخطط الوطني الشامل رفع هذه النسبة إلى 90% بحلول 2040، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو.

ينظم "موان" جميع أنواع النفايات في السعودية، باستثناء المشعة والعسكرية، وتشمل 7 أنواع رئيسية: النفايات البلدية الصلبة، والصناعية، ونفايات الرعاية الصحية، والحمأة، والزراعية، ونفايات البناء والهدم، والنفايات الخاصة كالإطارات والأجهزة الإلكترونية.

يقدر عدد مرادم النفايات في المملكة بأكثر من 230، موزعة على مختلف المناطق، منها هندسية مطابقة للمعايير البيئية وأخرى تقليدية، ويعد مردم السلي في الرياض من أكبرها. إلا أن التوجه الإستراتيجي لم يعد يركز على التوسع في الطمر، بل على تقليصه وتحويل النفايات إلى مورد اقتصادي، عبر إعادة التدوير، والمعالجة المتقدمة، وتحويل النفايات إلى طاقة.

يعتمد نموذج إدارة النفايات في السعودية على مبادئ الاقتصاد الدائري، عبر تعظيم الاستفادة من الموارد وتقليل الأثر البيئي، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة والحلول الذكية. كما يعمل "موان" على تطوير وثيقة النقل الإلكترونية، التي تتيح تتبع مسارات النفايات من نقطة الإنتاج حتى الوجهة النهائية، بما يعزز الرقابة ويحد من الممارسات غير النظامية، ويوفر قاعدة بيانات دقيقة تدعم التخطيط الاستثماري طويل الأمد. أكدت هيئة المساحة الجيولوجية السعودية أن اختيار مواقع الردم يتم وفق معايير فنية دقيقة تشمل الجوانب الجيولوجية والبيئية والهيدرولوجية، بما يضمن تلبية احتياجات المدن لمدة لا تقل عن 25 عاما. أوضح مدير مركز الجيولوجيا التطبيقية وحيد باعامر، أن الهيئة نفذت دراسات لمدن كبرى منها الرياض وتبوك والطائف، بهدف حماية الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي، في إطار دعم التنمية المستدامة. في نموذج يبرز حجم التحدي والفرص، أوضحت أمانة جدة أن مردم المحافظة استقبل خلال النصف الأول من 2025 نحو 5 ملايين طن من النفايات، منها 3.9 ملايين طن من مخلفات البناء والهدم، و 693 ألف طن نفايات منزلية وكبيرة الحجم من عقود النظافة، فيما سجلت منطقة الكورنيش 4237 طنا، وتبرز هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى حلول استثمارية متقدمة في المعالجة والتدوير. يبرز تقدير 420 مليار ريال كفرص استثمارية بحلول 2040 حجم التحول في قطاع إدارة النفايات، من عبء خدمي إلى صناعة اقتصادية متكاملة. مع وضوح الأطر التنظيمية، وتنامي الطلب، وتبني الاستدامة والاقتصاد الدائري، يتجه القطاع ليكون أحد أبرز مسارات الاستثمار طويل الأجل في السعودية، ومكونا رئيسيا في تحقيق مستهدفات البيئة والاقتصاد معا.

الخطيب: السعودية تطمح لتكون ضمن أكبر 5 دول في قطاع السياحة عالمياً

قال أحمد الخطيب، وزير السياحة، إن السعودية تطمح لتكون ضمن أكبر 5 دول في قطاع السياحة عالميًا، مؤكدًا أن رحلة النمو ستستمر، مع طموح لرفع مساهمة القطاع إلى 13% أو 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف الخطيب خلال مؤتمر التمويل التنموي 2025، أن رؤية 2030 تعمل على تحرير القيمة الكبيرة في الموارد لدى العديد من القطاعات، مثل الثقافة والرياضة والترفيه والسياحة والصناعة والتعدين، مشيراً إلى أن التمويل الذي توفره صناديق التطوير الحكومية مهم جداً لتحرير قيمة أي وجهة سياحية من ناحية تجارية أو اجتماعية أو اقتصادية. وقال إن قطاع السياحة يُعدّ مهمًا للمنشآت المتوسطة والصغيرة، حيث تشكّل هذه المنشآت 18% من وكالات السفر والسياحة، موضحًا أن الصندوق موّل أكثر من 10آلاف عمل تجاري من هذه المنشآت خلال السنوات الثلاث الماضية. وذكر أن صندوق تمويل استثمارات الفعاليات يسهم في دعم البنية التحتية اللازمة لاستقبال الأعداد المتزايدة من الزوار، والتي بلغت 30 مليون زائر العام الماضي، مشيرًا إلى أن المملكة كانت تفتقر سابقًا إلى مرافق مثل الواجهات البحرية والمسارح، إلا أن الاستثمارات الحالية أسهمت في تطويرها، كما حفزت القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع. وأكد أن دور الحكومات يظل أساسيًا في تهيئة المناطق وإطلاق إمكاناتها الاستثمارية، من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة مثل المطارات ومحطات الكهرباء والطرق، بما يضمن جاهزية الوجهات السياحية وجاذبيتها للمستثمرين الراغبين في الدخول إلى السوق السعودية.

وزير "الاتصالات": 100 مليار ريال فرص استثمارية بالذكاء الاصطناعي في السعودية

يتوقع أن يبلغ حجم الفرص الاستثمارية والشراكة في الذكاء الاصطناعي بالسعودية نحو 100 مليار ريال خلال الأعوام الخمس المقبلة، تتمثل في البنية التحتية والمنصات والتقنيات الخاصة للذكاء الاصطناعي، وفقاً لما ذكره عبدالله السواحه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات. وقال على هامش لقاءه برجال الأعمال في اتحاد مجلس الغرف بمدينة الرياض اليوم، إن الحجم التقديري للفرص الاستثمارية في التقنية تبلغ نحو 51 مليار ريال خلال السنوات الخمس المقبلة، وتتمثل في التقنية والابتكار، السياحة والضيافة، الصناعات المتقدمة، والصحة والتعليم. فيما بلغ حجم الفرص الاستثمارية في البنية التحتية الرقمية نحو 30 مليار ريال، للسنوات الـ5 المقبلة، وتتمثل في تقنيات الاتصالات الحديثة، وتوطين المحتوى المحلي، إنترنت الاشياء. وأشار الوزير إلى أبرز جهود منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات، والمتمثلة فيه جذب استثمارات بقيمة 44 مليار دولار عبر مؤتمر ليب 2022-2024، وارتفاع عدد الشركات التقنية المدرجة إلى 25 شركة عبر برنامج إدراج، وإطلاق البرنامج الوطني لتنمية المعلومات بحزمة بلغت 2.5 مليار ريال. كما سجلت عدد الشركات المليارية في 2025 نموا بلغ 300% بعدد 8 شركات، مقارنة بعام 2020 والبالغ عددها شركتان، فيما بلغ نمو الاقتصاد الرقمي في عام 2025 نحو 66% وبقيمة 495 مليار ريال، مقارنة بعام 2018 والبالغ قيمته 298مليار ريال.

أوضح عبدالله السواحه أن من أبرز أولويات التحول هو تسريع نمو الاقتصاد الرقمي وتعظيم أثره في الناتج المحلي، وجذب استثمارات نوعية للسعودية، تعزيز المحتوى المحلي وإعادة احياء المحتوى الرقمي، وتحفيز ريادة الأعمال واستثمارات الصناديق والشركات الريادية. وأكد، أن التحول أسهم في دعم 3083 شركة ناشئة. كان للقطاع الخاص دورفيها بقيمة 8 مليارات ريال وخلق 17 ألف فرصة عمل، و إيجاد 446 مشروعا ناشئا في الذكاء الاصطناعي وتقديم القطاع الخاص تمويلات بقيمة 12 مليار ريال.

وأضاف السواحه أن أبرز أولويات التمكين خلال الفترة من 2017 وحتى 2020، تمثلت في تعزيز البنية الرقمية ونشر الخدمات الأساسية، وحماية حقوق المستخدمين وخفض عدد الشكاوى، وإعادة الربحية لشركات القطاع، وبناء وتنمية القدرات والمواهب الرقمية.

" قال أحمد الخطيب، وزير السياحة، إن السعودية تطمح لتكون ضمن أكبر 5 دول في قطاع السياحة عالميًا، مؤكدًا أن رحلة النمو ستستمر، مع طموح لرفع مساهمة القطاع إلى 13% أو 15% من الناتج المحلي الإجمالي "

"وقال إن قطاع السياحة يُعدّ مهمًا للمنشآت المتوسطة والصغيرة، حيث تشكّل هذه المنشآت 18% من وكالات السفر والسياحة، موضحًا أن الصندوق موّل أكثر من 10 آلاف عمل تجاري من هذه المنشآت خلال السنوات الثلاث الماضية. وذكر أن صندوق تمويل استثمارات الفعاليات يسهم في دعم البنية التحتية اللازمة لاستقبال الأعداد المتزايدة من الزوار، والتي بلغت 30 مليون زائر العام الماضي، مشيرًا إلى أن المملكة كانت تفتقر سابقًا إلى مرافق مثل الواجهات البحرية والمسارح، إلا أن الاستثمارات الحالية أسهمت في تطويرها، كما حفزت القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع"

التطورات الاقتصادية الأخيرة في السعودية

فتح السوق السعودي أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب اعتباراً من 01 فبراير 2026

أعلنت هيئة السوق المالية فتح السوق المالية لجميع فئات المستثمرين الأجانب وتمكينهم من الاستثمار المباشر فيها ابتداءً من 1 فبراير 2026م، وذلك بعد أن اعتمد مجلس الهيئة مشروع الإطار التنظيمي للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الرئيسية، لتصبح السوق المالية بجميع فئاتها متاحة لمختلف فئات المستثمرين من أنحاء العالم للدخول فيها بشكل مباشر. وبحسب بيان للهيئة تهدف التعديلات المعتمدة إلى توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين الذين يجوز لهم الاستثمار في السوق الرئيسية، بما يدعم تدفق الاستثمارات ويعزز مستوى السيولة. وألغت التعديلات المعتمدة مفهوم المستثمر الأجنبي المؤهل في السوق الرئيسية، بما يتيح لكافة فئات المستثمرين الأجانب الدخول إلى السوق دون الحاجة إلى استيفاء متطلبات التأهيل، إضافة إلى إلغاء الإطار التنظيمي لاتفاقيات المبادلة التي كانت تُستخدم كخيار لتمكين المستثمرين الأجانب غير المقيمين من الحصول على المنافع الاقتصادية فقط للأوراق المالية المدرجة، و إتاحة الاستثمار المباشر في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية. وكانت ملكية المستثمرين الدوليين في السوق المالية قد بلغت بنهاية الربع الثالث من عام 2025م أكثر من 590 مليار ريال، في حين سجلت الاستثمارات الدولية في السوق الرئيسية نحو 519 مليار ريال خلال نفس الفترة، أي بنمو عن حجم ملكيتهم بنهاية 2024م والتي بلغت حينها 498 مليار ريال، ومن المتوقع أن تسهم التعديلات المعتمدة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية. يذكر أن هيئة السوق المالية اعتمدت في يوليو 2025م تسهيل إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها لعدد من فئات المستثمرين، والتي شملت المستثمرين الأجانب الطبيعيين المقيمين في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو من سبق له الإقامة في المملكة أو في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعتبر خطوة مرحلية في سبيل القرار الذي تم الإعلان عنه اليوم، بما يهدف إلى زيادة مستوى ثقة المشاركين في السوق الرئيسية، ويعزز دعم الاقتصاد المحلي، وفق الهيئة. ونوهت هيئة السوق إلى أن هذه التعديلات المعتمدة تأتي تماشياً مع نهج الهيئة التدريجي لفتح السوق بعد عدد من المراحل السابقة، والتي ستلحقها مراحل مكملة لتعزيز فتح السوق المالية، وجعلها سوقاً دولياً يستقطب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. وكانت هيئة السوق المالية قد نشرت في أكتوبر 2025م "مشروع الإطار التنظيمي للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الرئيسية" على منصة استطلاع وموقع الهيئة، وذلك لعموم المهتمين والمعنيين والمشاركين في السوق المالية لإبداء مرئياتهم حياله.

" وكانت ملكية المستثمرين الدوليين في السوق المالية قد بلغت بنهاية الربع الثالث من عام 2025م أكثر من 590 مليار ريال، في حين سجلت الاستثمارات الدولية في السوق الرئيسية نحو 519 مليار ريال خلال نفس الفترة، أي بنمو عن حجم ملكيتهم بنهاية 2024م والتي بلغت حينها 498 مليار ريال، ومن المتوقع أن تسهم التعديلات المعتمدة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية"

السعودية تلمّح إلى كبح ديونها الدولية في 2026

المملكة تستهدف إصدارات سندات دولية بين 14 و17 مليار دولار في 2026

تتوقع السعودية في 2026 خفضاً بوتيرة مبيعات السندات الدولية، في خطوة توحي باحتمال نهاية موجةٍ من النمو السريع بالاقتراض استمرت ثلاثة أعوام. وجعلت المملكة من بين أنشط المُصدرين السياديين بأسواق الدين في الاقتصادات الناشئة. وبحسب المركز الوطني لإدارة الدين، أقرت وزارة المالية خطة اقتراض للعام والتي تنطوي على بيع سندات دولية تتراوح بين 14 و17 مليار دولار. ويعني ذلك أن الإصدارات قد تكون عند الحد الأعلى أقل من مستويات 2025، بينما تمثّل عند الحد الأدنى أقل مستوى منذ عام 2022، إذا التزمت الحكومة بهذه المستهدفات. وغالباً ما تتجاوز السعودية خططها المعلنة، إذ اقترضت في عام 2025 أكثر من تقديراتها الأولية. وفي هذا السياق، توقعت "غولدمان ساكس غروب" أن تصدر المملكة ديوناً دولية قياسية بقيمة 25 مليار دولار خلال العام الجاري، في حين رجح "بنك أوف أميركا" توجهاً أكبر لتنويع مزيج التمويل، بما في ذلك القروض المشتركة. أما في 2026، فتعتزم السعودية التركيز على الإصدارات المقوّمة بالدولار، مع الإبقاء على مرونة الإصدار بعملات أخرى، غير أنها أشارت في الوقت ذاته إلى أن صافي الإصدارات بالدولار مرشح للتراجع. كانت المملكة قد أعلنت على نطاق واسع عن خطط لمواصلة الاقتراض لسد فجوة مالية ناتجة عن تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق المرتبط بأجندة التنويع الاقتصادي البالغة نحو تريليوني دولار، التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان .إلا أن وزير المالية محمد الجدعان لمح أخيراً إلى نهج أكثر حذراً في وتيرة الإصدارات، مشيراً إلى أن الحكومة "حذرة جداً" من إغراق السوق. وارتفعت الاحتياجات التمويلية للسعودية في عام 2025، بالتزامن مع عجز متوقع في الميزانية يتجاوز5% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يُتوقع تقلص هذا العجز إلى نحو3.3% خلال العام الحالي. أظهرت خطة الاقتراض للعام 2026 الصادرة عن المركز الوطني لإدارة الدين أن أكثر من نصف أنشطة التمويل البالغة 401 مليار ريال (107 مليارات دولار) في العام الماضي نُفذت عبر الأسواق الخاصة، بينما شكلت الإصدارات الدولية أقل من 20%، وتوزع الباقي على الأسواق المحلية العامة. وبالمثل، تعتزم الحكومة في عام 2026 اللجوء إلى الأسواق الخاصة لتغطية ما يصل إلى 50% من إجمالي احتياجاتها التمويلية المتوقعة البالغة حوالي 58 مليار دولار. أما الباقي فسيتم تمويله من خلال مزيج من الأسواق الدولية والمحلية.

ارتفاع صادرات النفط الخام السعودية إلى 7.1 مليون برميل يوميا خلال أكتوبر 2025

كشفت بيانات رسمية اليوم أن صادرات النفط الخام السعودية ارتفعت في أكتوبر 2025م إلى 7.1 مليون برميل يوميا من 6.46 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2025م. ووفقا لـ "رويترز" تقدم السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أرقام التصدير الشهرية إلى مبادرة البيانات المشتركة (جودي) التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

إلغاء المقابل المالي لعمالة القطاع الصناعي يعزز مستهدفات المملكة نحو مضاعفة الناتج المحلي للقطاع 3 مرات إلى 895 مليار ريال بحلول 2035

يعكس قرار إلغاء المقابل المالي على العمالة الو افدة في المنشآت الصناعية المُرخصة الذي أقره مجلس الوزراء، استمرار للدعم والتمكين الذي يلقاه القطاع الصناعي من ولي العهد، حيث يشكل القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية في تحقيق مستهدفات رؤية المملة 2030، ويعتبر محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في المملكة. كما يؤكد القرار أهمية هذا القطاع الاستراتيجي، وحرصا على استمرار النجاحات التي تحققت خلال فترة الإعفاء الأولى والثانية. واعتبر صناعيون أن القرار يعد خطوة حاسمة لتعزيز تنافسية الصناعة السعودية عالميا، وزيادة وصول الصادرات غير النفطية و انتشارها في مختلف الأسواق العالمية، وتمكين المنشآت الصناعية من الاستثمار في تطوير عملياتها وزيادة إنتاجيتها، إلى جانب دوره في توفير المزيد من فرص العمل. ويعزز القرار القطاع الصناعي السعودي الذي حقق خلال الفترة من 2019 إلى نهاية عام 2024 قفزات نوعية، ارتفع خلالها عدد المنشآت الصناعية من 8822 مصنعا، إلى أكثر من 12 ألف منشأة، وزيادة القيمة الإجمالية للاستثمارات الصناعية بنسبة 35%، من 908 مليار ريال إلى 1.22 تريليون ريال، كما سجلت الصادرات غير النفطية نموًا بمعدل 16% مرتفعة قيمتها من 187 مليار ريال إلى 217مليار ريال، ونمت الوظائف بنسبة 74% من 488 ألف موظف إلى 847 ألف موظف، كما ارتفعت نسبة التوطين من 29% إلى 31% وزاد الناتج المحلي الصناعي بمعدل 56% من 322 مليار ريال إلى أكثر من 501 مليار ريال، ولم تكن تلك المنجزات لتتحقق لولا الدعم الكبير الذي تحظى به منظومة الصناعة والثروة المعدنية من القيادة الرشيدة. ويمثل قرار إلغاء المقابل المالي على العمالة الو افدة في المنشآت الصناعية إجراء محفز لنمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الأعباء المالية عليها، وتأكيدًا على أهميتها في دفع النمو المستمر بالقطاع الصناعي، والمساهمة في ضمان استمراريتها وتطورها على المدى البعيد، لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة من أتمتة وكفاءة في الإنتاج عبر برامج وحو افز أطلقتها منظومة الصناعة ومنها برنامج مصانع المستقبل. كما يعكس القرار التزام المملكة بتحقيق رؤيتها في أن تصبح قوة صناعية رائدة عالميًا، بما في ذلك مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو ثلاث مرات، ليصل إلى 895 مليار ريال بحلول عام 2035، وطرح أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال، إضافة إلى تمكين الاستثمارات الدولية في مختلف الأنشطة الصناعية، وسن التشريعات التي تضمن الاستدامة والثبات. ويُعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الاستراتيجية الجاذبة ضمن رؤية 2030، نظراً لما يتميز به من فرص استثمارية واعدة، واهتمام حكومي واسع، والذي تمثل في إلغاء المقابل المالي على العمالة الو افدة في المنشآت الصناعية ، ووجود ممكنات محفزة في منظومة الصناعة والثروة المعدنية تساعد على خلق قاعدة صناعية واسعة، ومواصلة النمو الاقتصادي للمملكة، وزيادة وصول الصادرات غير النفطية و انتشارها في مختلف الأسواق العالمية، وتمكين المنشآت الصناعية من الاستثمار في تطوير عملياتها وزيادة إنتاجيتها.

السعودية تعتزم طرح 4 مطارات للخصخصة.. و100 شركة تتنافس على مطار أبها

تعتزم السعودية طرح مطارات أبها والطائف والقصيم وحائل أمام القطاع الخاص على أن تكون البداية بمطار أبها الدولي، وفقا لما ذكره لـ"الاقتصادية" رئيس الهيئة العامة للطيران المدني عبدالعزيز الدعيلج.

إعلان الطرح جاء خلال جلسة رئيس الهيئة في مؤتمر سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، في حلقة نقاش بعنوان «استثمار البنية التحتية اللوجستية بين التمويل المشترك والفرص المستقبلية»، التي عُقدت ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر المقام في الرياض. وأوضح الدعيلج أن البت في العروض المقدمة لخصخصة مطار أبها سيتم خلال الأشهر المقبلة، مبينا أن أكثر من 100 شركة تقدمت بعروض يجري دراستها حاليا، ويستهدف مشروع الخصخصة رفع الطاقة التشغيلية للمطار من 1.5 مليون إلى 13 مليون مسافر على 3 مراحل.

280 مليار ريال استثمارات في قطاع النقل والخدمات اللوجستية السعودي

تجاوز حجم استثمارات القطاع الخاص المحلي والعالمي في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في السعودية 280 مليار ريال، في حين بلغت المساهمة المباشرة للنشاط في الناتج المحلي الإجمالي 6.2%، وفق ما ذكره وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر.

الجاسر أشار خلال مؤتمر سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية بالعاصمة الرياض إلى ارتفاع معدل توفير الوظائف في أنشطة النقل والتخزين بنسبة 28% في منتصف عام 2025مقارنة بمنتصف العام السابق، وذلك بإضافة 144 ألف وظيفة ليبلغ إجمالي العاملين في القطاع 651 ألف وظيفة. وزير النقل أوضح أن قطاع الطيران والنقل الجوي دخل مرحلة توسع ، حيث سجل الشحن الجوي نموا بنسبة 34% خلال العام الجاري مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 1.2مليون طن، مع ارتفاع عدد المراكز اللوجستية ليقارب 30 مركزا لوجستيا. وفي سياق ذي صلة، أعلن سليمان الربيعان، النائب الأعلى للرئيس للمشتريات وإدارة سلاسل الإمداد في أرامكو، عن تأسيس مشروع "أسمو" المشترك مع "دي إتش إل" لتعزيز سلاسل الإمداد والمشتريات، حيث تستهدف "أسمو" إنشاء شبكة متكاملة تضم 6 مراكز لوجستية بمساحة تتجاوز8 ملايين متر مربع مع الإشراف على نشاط مشتريات سنوي يتجاوز30 مليار ريال.

مسؤولان في صندوق النقد: السعودية في وضع جيد لمواجهة التحديات.. وبيئة الأعمال فيها تضاهي الاقتصادات المتقدمة

قال مسؤولان في صندوق النقد الدولي، إن العام الجاري سيكون عاما محوريا للسعودية، مبينين أنها في وضع جيد يؤهلها لمواجهة بيئة أصعب تتسم بانخفاض أسعار النفط وزيادة الاحتياجات التمويلية.

وأوضح أمين ماطي مدير مساعد وبوان مونيكا غاو رولينسون مسؤولان من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أن المملكة تجري حاليا تحولا استراتيجيا في بعض أولوياتها للإنفاق، مع تحول بعض التركيز في استثماراتها نحو الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة في سياق جهودها الأعم لتنويع اقتصادها.

وأضافا أن القدرة على الصمود التي بدأت في عام 2025 تؤكد التقدم المتحقق بالفعل في الحد من تعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات النفط، حيث تمكن الاقتصاد غير النفطي من الحفاظ على قوة زخمه.

وبينا أن هذه القوة تعكس تأثير الإصلاحات في ظل رؤية 2030 فقد تقلصت فجوات تنويع النشاط الاقتصادي التي تفصلها عن الأسواق الصاعدة في حين أصبحت بيئة الأعمال الآن تضاهي مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة.

" تجاوز حجم استثمارات القطاع الخاص المحلي والعالمي في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في السعودية 280 مليار ريال، في حين بلغت المساهمة المباشرة للنشاط في الناتج المحلي الإجمالي 6.2%، وفق ما ذكره وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر"

"وزير النقل أوضح أن قطاع الطيران والنقل الجوي دخل مرحلة توسع ، حيث سجل الشحن الجوي نموا بنسبة 34% خلال العام الجاري مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 1.2 مليون طن، مع ارتفاع عدد المراكز اللوجستية ليقارب 30 مركزا لوجستيا"

"قال مسؤولان في صندوق النقد الدولي، إن العام الجاري سيكون عاما محوريا للسعودية، مبينين أنها في وضع جيد يؤهلها لمواجهة بيئة أصعب تتسم بانخفاض أسعار النفط وزيادة الاحتياجات التمويلية.

وأوضح أمين ماطي مدير مساعد وبوان مونيكا غاو رولينسون مسؤولان من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أن المملكة تجري حاليا تحولا استراتيجيا في بعض أولوياتها للإنفاق، مع تحول بعض التركيز في استثماراتها نحو الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة في سياق جهودها الأعم لتنويع اقتصادها.

وأضافا أن القدرة على الصمود التي بدأت في عام 2025 تؤكد التقدم المتحقق بالفعل في الحد من تعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات النفط، حيث تمكن الاقتصاد غير النفطي من الحفاظ على قوة زخمه.

وبينا أن هذه القوة تعكس تأثير الإصلاحات في ظل رؤية 2030 فقد تقلصت فجوات تنويع النشاط الاقتصادي التي تفصلها عن الأسواق الصاعدة في حين أصبحت بيئة الأعمال الآن تضاهي مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة"

ولفتا إلى أن الأهم من ذلك أن النمو لم يكن مدفوعا بالاستثمار فحسب، حيث إن توفير فرص العمل في القطاع الخاص شهد زيادة كبيرة، ومعدلات البطالة بلغت أدنى مستوياتها، مبينين أن الاستمرار في بذل الجهود لا يزال ضروريا لسد الفجوات المتبقية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واستمرار التحول في المسار الصحيح.

وأوضحا أن المملكة تواجه احتمال انخفاض إيرادات النفط من مركز قوة نسبية، حيث تظل نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة في حين أن الأصول الأجنبية لا تزال وفيرة. وأشارا إلى أنه مع زيادة الضغوط التمويلية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية الكبرى، تظل قدرة المملكة العربية السعودية على الارتكاز في قراراتها بشأن الإنفاق على إطار متسق ومتعدد السنوات مطلبا حيويا للمحافظة على الاستدامة في الأجل الطويل.

وقالا إنه يمكن للإشراف القوي على القطاع المالي أن يساعد على دعم نمو الائتمان بشكل سليم، ولا سيما مع تزايد اعتماد البنوك على التمويل الخارجي قصير الأجل، مؤكدين أنه سوف يكون لتوخي البنك المركزي السعودي لليقظة المستمرة في مراقبة المخاطر الناشئة دورٌ بالغ الأهمية. وبينا أن المحافظة على زخم النمو ستعتمد بشكل متزايد على محركين: وجود قوى عاملة ماهرة وقطاع خاص حيوي، مشيرين إلى أن الاستمرار في تعميق الإصلاحات سيساعد على تقوية بيئة الأعمال المواتية للمستثمرين وجذب مزيد من الاستثمار الخاص. ذكرا أنه يمكن لصندوق الاستثمارات العامة القيام بدور محفز مكمل في هذا الصدد بالتشجيع على قيام مشروعات وعلاقات شراكة جديدة، مع التأكد من إتاحة حيز كبير يكفي لنجاح المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والدولي على حد سواء.

(ستاندرد آند بورز): التمويل برأس المال الخاص سيخفف مخاطر انكشاف البنوك السعودية

أكد تقرير صادر عن وكالة التصنيف العالمية (ستاندرد آند بورز)، أن التمويل من خلال رأس المال الخاص في السعودية، يمكن أن يساعد البنوك في تخفيف الانكشاف على مخاطر التركيز على قطاع واحد .وتابع التقرير أن البنوك السعودية تواصل اللجوء إلى مصادر تمويل بديلة بسبب تباطؤ وتيرة نمو الودائع، وذلك لتوفير التمويل اللازم للسوق المحلية. ونتوقع أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أحد المحركات الرئيسية لنمو التمويل من خلال رأس المال الخاص. وحسب الوكالة، جاء معدل المديونية 22% للشركات المتوسطة والصغيرة، وارتفع إلى 28% عام 2023، وتتوقع أن يرتفع حجم الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة لتلبية أهداف رؤية المملكة 2030. وتعكس قاعدة المستثمرين هذا التنوع، بما في ذلك المستثمرين الأسيويين، والشركات الحكومية، وأحد البنوك الأميركية الكبيرة، وصناديق الاستثمار السعودية التي تعهدت بالاستثمار في الدين الخاص في المملكة .ويمثل التمويل من خلال رأس المال الخاص نسبة صغيرة نحو 2% استنادا إلى بيانات (إس آند بي جلوبال ماركت إنتيليجنس) من إجمالي ديون المملكة. ومع ذلك، فقد نما هذا الاستثمار عشرة أضعاف منذ عام 2020 ليصل إلى 3.7 مليار دولار عام 2024

صندوق النقد: السعودية تقود الاداء القوي لقطاع السياحة في الخليج .. والقطاعات غير النفطية استحوذت على 90% من استثماراتها

أكد صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له أن القطاعات المرتبطة بقطاع السياحة والضيافة في السعودية شهدت أسرع نمو قطاعي، كما انعكس هذا الزخم على الأداء القوي لقطاع الخدمات، وخاصةً تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، مشيراً إلى أن عدد السياح الخارجي ظل قوياً في الدول الخليجية وإن كان بدرجات متفاوتة، حيث قادت السعودية والإمارات العربية المتحدة الأداء القوي للقطاع . ووفقاً للتقرير الصادر أمس وحمل عنوان " مجلس التعاون الخليجي - تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات العالمية :الأفاق الاقتصادية والتحديات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي"، فإن النشاط الاقتصادي غير النفطي واصل تحسنه بدول المنطقة بفضل الطلب المحلي القوي في ظل جهود التنويع الاقتصادي ليصبح المحرك الرئيسي للنمو، حيث نما بمعدل 3.7% في عام 2024 في المتوسط واستمر الاستثمار في التركيز على القطاع غير النفطي، ففي السعودية، على سبيل المثال، تراوحت نسبة الاستثمارات غير النفطية (بما في ذلك الاستثمار الحكومي) بين 85% و90% من إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي. وحول القطاع النفطي أكد التقرير أن النشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي سيلقى دعماً من تخفيف قيود إنتاج النفط وتوسيع إنتاج الغاز الطبيعي، حيث توقع تسارع النمو الاقتصادي من 1.7% في العام 2024 إلى 3.3% في عام 2025 وإلى 5.9% في العام 2026، متوقعا استمرار نمو القوي للقطاع غير النفطي مدعوماً بالطلب المحلي وتنفيذ المشاريع والإصلاحات. واوضح التقرير أن الدول المشاركة في اوبك+ تخلت تماماً عن الشريحة الثالثة من تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغة نحو 1.3 مليون برميل يوميًا (الكويت وسلطنة عُمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة) من إجمالي تخفيضات قدرها 2.2 مليون برميل أُعلن عنها في نوفمبر 2023، وفي أكتوبر الماضي تم إنهاء الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة حوالي 0.8 مليون برميل من إجمالي تخفيضات قدرها حوالي 1.7 مليون برميل أُعلنت عنها في أبريل 2023. وحول القطاع المصرفي الخليجي أكد صندوق النقد الدولي أنه نتيجة للاستقرار المالي يقف القطاع المصرفي الخليجي على أرضية صلبة وقوية، ففي ظل عدم اليقين العالمي وتقلب أسعار السلع، اوصى الصندوق بأن تستمر السياسة الاحترازية الكلية في إدارة المخاطر بشكل استباقي، بينما ينبغي أن تظل الرقابة المالية والإشراف متماشية مع المعايير الدولية. وأشار التقرير إلى انه بالرغم من محدودية الآثار الجانبية للتوترات في البحر الأحمر والصراعات في أماكن أخرى من المنطقة، أظهرت الصادرات غير النفطية لدول المنطقة اداءً قوياً، لا سيما في قطاع السياحة، خاصة في السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. وحول أثر الرسوم الجمركية على دول المنطقة، أوضح صندوق النقد الدولي أن تصاعد التوترات التجارية كان له تأثير متواضع على دول مجلس التعاون الخليجي، نظرًا لإعفاء منتجات الطاقة من التعريفات الجمركية الأمريكية، ومحدودية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك، تأثرت اقتصادات دول المجلس بشكل غير مباشر بارتفاع حالة عدم اليقين العالمي والإقليمي، كما يتضح من بعض ضغوط تدفق رأس المال المؤقتة إلى الخارج في ظل التوترات التجارية في يناير و أبريل 2025، بالإضافة إلى الانخفاض قصير الأجل في مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي، وإن ظل في نطاق التوسع، متجاوزًا الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وفيما يتعلق بأسواق العمل في الدول الخليجية أوضح التقرير أن اسواق العمل ورأس المال البشري شهدت في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات التي ركزت على توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وتحسين مشاركة الإناث في القوى العاملة، من خلال ضبط الأجور والتوظيف في القطاع العام، ومواءمة مهارات المواطنين مع احتياجات سوق العمل، ومنع التمييز، ونتيجةً لذلك، سجلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي نموا قوياً في التوظيف خلال السنوات الاخيرة خاصة فيما يتعلق بالعمل في القطاع الخاص في كل من السعودية وسلطنة عمان وبين القوى العاملة النسائية في السعودية والكويت وظل معدل البطالة منخفضًا في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي . واوضح التقرير أن نمو التوظيف كان غير متكافئ بين الدول الخليجية، ولا تزال أسواق العمل مجزأة إلى حد كبير في بعض الدول، حيث لا يزال العمال الوافدون يشكلون الجزء الأكبر من العمالة في القطاع الخاص، وبالتالي أوصى الصندوق بالمزيد من التقدم لمعالجة فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز تنقل العمال الوافدين، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. ومعالجة عدم توافق المهارات من خلال التعليم والتدريب، مشيرا في هذا الصدد إلى تجربة السعودية في تحسين سوق العمل من خلال بعض المبادرات التي طُرحت مؤخرا ضمن استراتيجية سوق العمل 2025-2030، والاستراتيجية الوطنية للمهارات.

" ولفتا إلى أن الأهم من ذلك أن النمو لم يكن مدفوعا بالاستثمار فحسب، حيث إن توفير فرص العمل في القطاع الخاص شهد زيادة كبيرة، ومعدلات البطالة بلغت أدنى مستوياتها، مبينين أن الاستمرار في بذل الجهود لا يزال ضروريا لسد الفجوات المتبقية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واستمرار التحول في المسار الصحيح.

وأوضحا أن المملكة تواجه احتمال انخفاض إيرادات النفط من مركز قوة نسبية، حيث تظل نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة في حين أن الأصول الأجنبية لا تزال وفيرة. وأشارا إلى أنه مع زيادة الضغوط التمويلية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية الكبرى، تظل قدرة المملكة العربية السعودية على الارتكاز في قراراتها بشأن الإنفاق على إطار متسق ومتعدد السنوات مطلبا حيويا للمحافظة على الاستدامة في الأجل الطويل "

"أكد تقرير صادر عن وكالة التصنيف العالمية (ستاندرد آند بورز)، أن التمويل من خلال رأس المال الخاص في السعودية، يمكن أن يساعد البنوك في تخفيف الانكشاف على مخاطر التركيز على قطاع واحد. وتابع التقرير أن البنوك السعودية تواصل اللجوء إلى مصادر تمويل بديلة بسبب تباطؤ وتيرة نمو الودائع، وذلك لتوفير التمويل اللازم للسوق المحلية"

" ويمثل التمويل من خلال رأس المال الخاص نسبة صغيرة نحو 2% استنادا إلى بيانات (إس آند بي جلوبال ماركت إنتيليجنس) من إجمالي ديون المملكة. ومع ذلك، فقد نما هذا الاستثمار عشرة أضعاف منذ عام 2020 ليصل إلى 3.7 مليار دولار عام 2024.

" أكد صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له أن القطاعات المرتبطة بقطاع السياحة والضيافة في السعودية شهدت أسرع نمو قطاعي، كما انعكس هذا الزخم على الأداء القوي لقطاع الخدمات، وخاصةً تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، مشيراً إلى أن عدد السياح الخارجي ظل قوياً في الدول الخليجية وإن كان بدرجات متفاوتة، حيث قادت السعودية والإمارات العربية المتحدة الأداء القوي للقطاع"

"فإن النشاط الاقتصادي غير النفطي واصل تحسنه بدول المنطقة بفضل الطلب المحلي القوي في ظل جهود التنويع الاقتصادي ليصبح المحرك الرئيسي للنمو، حيث نما بمعدل 3.7% في عام 2024 في المتوسط واستمر الاستثمار في التركيز على القطاع غير النفطي، ففي السعودية، على سبيل المثال، تراوحت نسبة الاستثمارات غير النفطية (بما في ذلك الاستثمار الحكومي) بين 85% و90% من إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي. وحول القطاع النفطي أكد التقرير أن النشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي سيلقى دعماً من تخفيف قيود إنتاج النفط وتوسيع إنتاج الغاز الطبيعي، حيث توقع تسارع النمو الاقتصادي من 1.7% في العام 2024 إلى 3.3% في عام 2025 وإلى 5.9% في العام 2026، متوقعا استمرار نمو القوي للقطاع غير النفطي مدعوماً بالطلب المحلي وتنفيذ المشاريع والإصلاحات"

موديز لـ"الاقتصادية": زخم مستمر لنمو القطاع الخاص غير النفطي في السعودية

قالت لـ"الاقتصادية"، وكالة موديز للتصنيف الائتماني إن قطاعات البناء وسلاسل الإمداد والخدمات، تمنح الاقتصاد السعودي قوة دفع بوتيرة متسارعة، متوقعة استمرار زخم نمو القطاع الخاص غير النفطي خلال السنوات المقبلة. وأشارت إلى أن التقدم في مسار التنويع الاقتصادي سيقلل تدريجيًا من اعتماد السعودية على الهيدروكربونات ويحد من تأثرها بتحركات سوق النفط. قالت لـ"الاقتصادية"، وكالة موديز للتصنيف الائتماني إن المشاريع الضخمة ضمن رؤية السعودية 2030 تعزز النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني، من خلال تنشيط قطاعي البناء وسلاسل الإمداد، إضافة إلى دعم الزخم الاقتصادي عبر توسّع قطاع الخدمات المحلي الذي يشمل السياحة والترفيه . وأشارت الوكالة إلى أن هذه المشاريع تُعد من أبرز العوامل التي منحت الاقتصاد السعودي قوة دفع اقتصادية ومالية. حول العوامل المؤثرة في مستويات الدين الحكومي، أوضحت موديز أن توقعاتها تشير إلى استمرار ارتفاع الدين الحكومي من 26% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2024 إلى نحو 37% بحلول 2029. وأكدت أن هذا الارتفاع المتوقع يبرز أهمية تحقيق توازن دقيق بين مواصلة دعم خطط التنويع الاقتصادي والمحافظة على متانة المالية العامة. فيما يتعلق بقدرة السعودية على الحفاظ على مرونتها أمام تقلبات أسعار النفط، شددت موديز على أن نظرتها المستقبلية للسعودية "مستقرة"، ما يعكس توازن المخاطر .وأضافت أن تحقيق تقدم أكبر في مشاريع التنويع الاقتصادي الكبرى قد يسهم في تسريع نمو القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد غير الهيدروكربوني بوتيرة تفوق التوقعات الحالية. في معرض تعليقها على التقارير الإيجابية الصادرة من مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول قوة الاقتصاد السعودي، أوضحت موديز أنها لا تعلّق على تقارير تلك المؤسسات، لكنها شددت على أن قوة الوضع الائتماني للسعودية ترتكز على عوامل أساسية تشمل ضخامة الاقتصاد، الثروة الهيدروكربونية، تحسن فاعلية المؤسسات والسياسات، والميزانية العمومية القوية. حول التوقعات المتعلقة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، أكدت موديز أن زخم نمو القطاع الخاص غير النفطي سيظل قويًا خلال السنوات المقبلة، بدعم من الإصلاحات الاجتماعية، وتحسن ديناميكيات سوق العمل، وتراجع معدلات البطالة إلى مستويات تاريخية متدنية، ما يعزز الاستهلاك المحلي ويرفد النمو غير النفطي. بحسب التقارير الدورية الأخيرة الصادرة عن موديز، تتوقع الوكالة تسجيل عجز مالي يتراوح بين 3.5% و4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2026 – 2027، مرجحة أن تواصل الحكومة الإنفاق على مشاريع التنويع الاقتصادي رغم انخفاض أسعار النفط. أبدت موديز نظرة إيجابية لنمو الاقتصاد السعودي خلال العام المقبل، مدعومًا بالأنشطة غير النفطية "القوية" وبعودة النمو للقطاع النفطي مع زيادة الإمدادات وفقاً لقرارات تحالف "أوبك."+ وتستند الوكالة في تثبيت تصنيف السعودية عند "Aa3" إلى قوة اقتصادها، وارتفاع مستوى الدخل، وصلابة الميزانية الحكومية، واستمرار تقدم برامج التنويع الاقتصادي. كما أوضحت أن القوة المالية للسعودية مصنفة عند "aa1" بفضل انخفاض أعباء الدين نسبيًا، وارتفاع القدرة على تحمل الديون، إضافة إلى قوة الأصول المالية الحكومية. يأتي التقرير الأخير استكمالًا للمراجعة الدورية لتصنيفات السعودية، بعد عام من رفع التصنيف الائتماني للمملكة من "A1" إلى "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ما يعكس قناعة الوكالة بقدرة الاقتصاد السعودي على الحفاظ على زخمه وتحقيق تقدم كبير في مسار التنويع.

وزير الاقتصاد: اعتمادية الحراك الاقتصادي على النفط انخفضت إلى 68%

قال فيصل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط، إن اعتمادية الحراك الاقتصادي على النفط انخفضت من 90% إلى 68%، وذلك فيما يخص مصادر النمو وليس الإيرادات، مما أدى إلى نمو الأنشطة غير النفطية إلى مستوى قياسي عند 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وأضاف الوزير في جلسة ضمن ملتقى الميزانية 2026، أن عدد الأنشطة غير النفطية التي حققت نمواً سنوياً بنسبة أكبر من 5% خلال الأعوام الخمسة الماضية بلغ 74 نشاطاً من أصل 81 نشاطاً، فيما حقق 37 نشاطاً نسبة نمو أكبر من 10% خلال نفس الفترة. وبين أن النمو التراكمي للاقتصاد غير النفطي بلغ ما يزيد عن 30% منذ 2016، وهو ما يزيد عن معدل الاقتصادات المتقدمة التي نمت بمعدل 20% في نفس الفترة. وأشار إلى أنه يتم الانتقال الآن من الإنجاز بأي تكلفة إلى مرحلة الإنجاز بالتكلفة الصحيحة والتركيز على تعظيم الأثر الاقتصادي. وذكر أن هناك فرصة خلال السنوات الخمس القادمة أن نبني على النجاح المحقق وأن يتم التعجيل في تعزيز هيكل الاقتصاد. وأضاف أن القطاع الخاص نمت مشاركته من 38% إلى 50%، مشيراً إلى وجود فرصة حالياً لزيادة مساهمة القطاع الخاص. وبين أنه من المهم فتح المجال أمام القطاع الخاص ووضوح الفرص على المدى القريب والبعيد، ليستطيع القطاع أن يخطط وأن يُوطّن وأن يخلق وظائف ذات جودة عالية ويُقلل التكلفة. وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي سيكون المسرع الأكبر لنمو الأنشطة غير النفطية في السنوات القادمة.

الحقيل: بدء تملك الأجانب للعقار في المملكة اعتبارا من يناير 2026

أكد ماجد بن عبدالله الحقيل وزير البلديات والإسكان، أن تملك الأجانب للعقار في المملكة سيبدأ اعتبارًا من يناير المقبل، موضحا أن التملك سيكون متاحًا للأجانب بشكل كامل في جميع مدن المملكة، باستثناء 4 مدن وهي :الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، حيث سيقتصر التملك فيها على مناطق جغرافية محددة. وتابع:"سيكون هناك مناطق يسمح فيها بالتملك للأجانب خارج المملكة، أما المقيمون فلهم حق تملك وحدة، أما بالنسبة للقطاع التجاري والصناعي والزراعي، فسيكون التملك مفتوحاً للأجانب في كل مدن المملكة." وقال الحقيل إن قطاع الإسكان والبلديات محور أساسي في رؤية 2030، متوقعاً وصول نسبة تملك السعوديين لمساكنهم إلى 66% بنهاية العام وليتجاوز المستهدفات لعام 2025. وأشار إلى أنه سيتم الإعلان لاحقًا عن التفاصيل المتعلقة بهذه المناطق الجغرافية المتاحة للتملك داخل المدن الأربع المستثناة. أكد ماجد الحقيل خلال مشاركته في جلسة ملتقى ميزانية 2026 أن التطور في آليات التخطيط المالي خلال السنوات الأخيرة يعكس نقلة نوعية قادتها وزارة المالية عبر نموذج يقوم على تحديد الأولويات واستدامة التنمية بعيدا عن التأثر بتقلبات الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن هذا النهج المتوازن مكن القطاعات الحكومية من العمل بثبات وثقة، بما في ذلك منظومة الإسكان التي تحظى باهتمام مباشر من القيادة بوصف السكن أولوية وطنية. وقال الحقيل إن عام 2025 شهد مثالين واضحين على اهتمام القيادة بملف الإسكان الأول هو التدخل في معالجة الارتفاعات السعرية في مدينة الرياض عبر وضع معايير للضبط والاتزام، والثاني تبرع سمو ولي العهد بأكثر من مليار ريال، وهو أكبر تبرع فردي لمنظومة واحدة، لدعم برامج الإسكان.

" أبدت موديز نظرة إيجابية لنمو الاقتصاد السعودي خلال العام المقبل، مدعومًا بالأنشطة غير النفطية "القوية" وبعودة النمو للقطاع النفطي مع زيادة الإمدادات وفقاً لقرارات تحالف "أوبك+". وتستند الوكالة في تثبيت تصنيف السعودية عند "Aa3" إلى قوة اقتصادها، وارتفاع مستوى الدخل، وصلابة الميزانية الحكومية، واستمرار تقدم برامج التنويع الاقتصادي. كما أوضحت أن القوة المالية للسعودية مصنفة عند "aa1" بفضل انخفاض أعباء الدين نسبيًا، وارتفاع القدرة على تحمل الديون، إضافة إلى قوة الأصول المالية الحكومية. يأتي التقرير الأخير استكمالًا للمراجعة الدورية لتصنيفات السعودية، بعد عام من رفع التصنيف الائتماني للمملكة من "A1" إلى "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ما يعكس قناعة الوكالة بقدرة الاقتصاد السعودي على الحفاظ على زخمه وتحقيق تقدم كبير في مسار التنويع"

"قال فيصل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط، إن اعتمادية الحراك الاقتصادي على النفط انخفضت من 90% إلى 68%، وذلك فيما يخص مصادر النمو وليس الإيرادات، مما أدى إلى نمو الأنشطة غير النفطية إلى مستوى قياسي عند 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وأضاف الوزير في جلسة ضمن ملتقى الميزانية 2026، أن عدد الأنشطة غير النفطية التي حققت نمواً سنوياً بنسبة أكبر من 5% خلال الأعوام الخمسة الماضية بلغ 74 نشاطاً من أصل 81 نشاطاً، فيما حقق 37 نشاطاً نسبة نمو أكبر من 10% خلال نفس الفترة. وبين أن النمو التراكمي للاقتصاد غير النفطي بلغ ما يزيد عن 30% منذ 2016، وهو ما يزيد عن معدل الاقتصادات المتقدمة التي نمت بمعدل 20% في نفس الفترة"

" باستثناء 4 مدن وهي: الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، حيث سيقتصر التملك فيها على مناطق جغرافية محددة. وتابع:"سيكون هناك مناطق يسمح فيها بالتملك للأجانب خارج المملكة، أما المقيمون فلهم حق تملك وحدة، أما بالنسبة للقطاع التجاري والصناعي والزراعي، فسيكون التملك مفتوحاً للأجانب في كل مدن المملكة". وقال الحقيل إن قطاع الإسكان والبلديات محور أساسي في رؤية 2030، متوقعاً وصول نسبة تملك السعوديين لمساكنهم إلى 66% بنهاية العام وليتجاوز المستهدفات لعام 2025"

"وقال الحقيل إن عام 2025 شهد مثالين واضحين على اهتمام القيادة بملف الإسكان الأول هو التدخل في معالجة الارتفاعات السعرية في مدينة الرياض عبر وضع معايير للضبط والاتزام، والثاني تبرع سمو ولي العهد بأكثر من مليار ريال، وهو أكبر تبرع فردي لمنظومة واحدة، لدعم برامج الإسكان"

الأسهم السعودية المفضلة للشراء والمتوقع لها أفضل أداء في 2026م

في هذا التقرير والمعد من قبل قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية بشركة الأول كابيتال، نؤكد على أن اختيار الأسهم السعودية المدرجة والتي نتوقع لها أفضل أداء سعري خلال عام 2026م قد استند إلى المعايير التالية غير أن المعايير مرتبة وفقا لأهميتها في اتخاذ القرار من الأعلى إلى الأسفل، مما يعني أن المعيار رقم 1 هو الأكثر وزنا نسبيا في الاختيار، وهكذا:

1. الأسعار السوقية التي تتداول عندها الأسهم المختارة كما في تاريخ هذا التقرير تقل عن القيمة العادلة المحتسبة لتلك الأسهم (وفقا لحسابات قسم الأبحاث بشركة الأول كابيتال و/أو وفقا لمتوسط حسابات بنوك الاستثمار العاملة في السوق السعودي) بنسبة 15% أو تزيد عن ذلك
2. أن تكون النظرة المستقبلية للقطاع العاملة فيه الشركات المختارة، إيجابية خلال عام 2026م و ما بعده
3. أن يكون لهذه الشركة تقييم عالمي وفقا لمعايير الاستدامة المالية والتي تراعي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
4. أن يكون للشركة محفزات إيجابية مرتقبة خلال عام 2026م (على سبيل المثال: بدء التشغيل التجاري لمشروع جديد، استفادة من خفض أسعار الفائدة، توقع استفادة من استحواذ جديد أو اندماج، إلى غير ذلك)

الأسهم السعودية المدرجة المفضلة للشراء في عام 2026م (قسم الأبحاث، الأول كابيتال)

	الشركة	الرمز	القطاع	السعر السوقي في تاريخ التقرير (ريال للسهم)	القيمة العادلة المحتسبة (ريال للسهم)	العائد أرأسمالي المحتمل
1	شركة تداول القابضة	1111	الخدمات المالية	148.4	266.55	80%
2	شركة بوبا العربية للتأمين	8210	التأمين	137.7	221.98	61%
3	شركة سال السعودية للخدمات اللوجيستية	4263	النقل واللوجيستيات	169.1	311.08	84%
4	شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار)	4325	إدارة وتطوير العقارات	17.33	27.03	56%
5	شركة علم	7203	التطبيقات وخدمات التقنية	798	1059.5	33%
6	شركة طيران ناس	4264	النقل واللوجيستيات	61	84.12	38%
7	شركة أكو اباور	2082	المر افق العامة	176.1	تحت التغطية	
8	الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)	6010	إنتاج الأغذية	19.19	32.2	68%
9	شركة جرير	4190	التجزئة والسلع الكمالية	13.48	20.42	51%
10	شركة لجام للرياضة	1830	الخدمات الاستهلاكية	98.45	160	63%
11	شركة الدو ائية	2070	الأدوية	27.18	42.94	58%

(المصدر: قسم الأبحاث، الأول كابيتال)

مخاطر الاستثمار

- بقاء أسعار النفط عند مستويات 50-60 دولار أمريكي/للبرميل خلال عام 2026م أو انخفاضها عن ذلك، بالمخالفة لتوقعاتنا في هذا التقرير، تجعل الرؤية المطروحة في هذا التقرير غير قابلة للتحقق.
- المخاطر الجيوسياسية والصراعات العسكرية تظل مصدرا محتملا للمخاطر والتقلبات السعرية في أسعار الأسهم والتي تعتبر بطبيعتها أصل استثماري مرتفع المخاطر.
- الاستثمار في سوق الأسهم بشكل عام يعتبر استثمار مرتفع المخاطر من خلال التعرض لتقلبات سعرية حادة وفقا لمتغيرات عديدة محلية وعالمية و اقتصادية وسياسية فضلا عن العوامل الخاصة بسيولة السوق و نسبة التعرض في السوق للاستثمارات الأجنبية و استراتيجيات الاستثمار النشطة وتدوير الاستثمارات بين القطاعات المختلفة فضلا عن التطورات المالية الخاصة بالشركات تحت الدراسة في هذا التقرير.
- هذا التقرير يشتمل على تقييم مالي خاضع لمتغيرات و افتراضات و توقعات مستقبلية قد تتحقق و قد لا تتحقق و بالتالي فإن عملية احتساب القيمة العادلة هي عملية ديناميكية متحركة معرضة للتغيير بالرفع والخفض. (الشركات الموصى بها لها تقارير تغطية بحثية وتقييم مالي منشورة من قسم الأبحاث بالأول كابيتال)
- الشركات الموصى بها مغطاه بحثيا من قبل عدد كبير من بيوت الخبرة المحلية والعالمية وبالتالي تكون الأسعار السوقية لأسهم تلك الشركات معرضة لتقلبات نتيجة لظهور أي وجهة نظر مغايرة أو نتيجة أي تقلبات في الأسواق العالمية والتي تؤثر على تداولات الأجانب (أفراد ومؤسسات) في السهم.
- المخاطر التكنولوجية و السيبرانية
- مخاطر الخطأ في التقييم المالي حيث أن أي انخفاض جوهري في معدلات نمو إيرادات الشركة عن الافتراضات المبينة في التقييم ينتج عنها تغير جوهري في القيمة العادلة المحتسبة للسهم.
- مخاطر السوق. تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في متغيرات السوق مثل أسعار الأسهم، ومعدل العائد (أسعار الفائدة) ، وأسعار الصرف للعملات الأجنبية و أسعار السلع الأساسية لخامات الشركات
- مخاطر السيولة
- مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية
- مخاطر المنافسة في السوق المحلي والسوق العالمي
- مخاطر أي ركود اقتصادي أو تراجع للنمو الاقتصادي مما يؤثر على الإنفاق الاستثماري الحكومي

تم اعداد التقرير بواسطة

قسم الأبحاث، إدارة المصرفية الاستثمارية، شركة الأول كابيتال

معلومات التواصل

البريد الالكتروني:

Research@alawwalcapital.com

info@alawwalcapital.com

الموقع الالكتروني :

https://alawwalcapital.com.sa

رقم الهاتف الموحد:

(+966) 8002440216

تابعونا على مو اقع التواصل الاجتماعي

@ alawwalcapital

إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبنية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © لشركة الأول كابيتال 2026

مسجلة في المملكة العربية السعودية – ترخيص رقم (37-14178) صادر من هيئة السوق المالية (الرياض)

رقم الهاتف الموحد 8002440216(+966)